شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو الأول والآخر والباطن والظاهر الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا فله جزيل الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، هو الذي أنعم علينا اذ أرسل فينا رسولا فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد فعليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الدكتورة المشرفة "حكيمة تقادلة" على كل ما جادت به من جهد ووقت وعلم وتوجيه قيّم ساهمت به في إنجاح هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى الأساتذة المحكمين الفضلاء الذين ساهموا في تقويم هذا العمل وتخريجه على الوجه المطلوب، وإدارة قسم علم الاجتماع وأساتذتها.

إهداء:

الحمد لله حبا و شكرا و امتنانا، ماكنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء والختام.

ها أنا اليوم أهدي نجاحي الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة

الى الذي علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة الى من زين اسمي بأجمل الألقاب

والدي السيد "أحمد بلعيدي" أدامك الله لنا يا غالي.

الى ملاكي في الحياة من ساندتني في صلاتها و دعائها، الى من سهرت الليالي تنير دربي أمي

الغالية السيدة "صالح نادية" حفظك الله لنا يا غالية.

الى جسر المحبة و العطاء مصدر قوتي و من رزقت بهم سندا اخواني حفظكما الله .

الى صديق السنين وصاحب الشدائد و ملهم نجاحي وعائلتي الثانية الى من كان السند في كل

أوقاتي الصعبة أدامك الله لي.

الى من مدت يدها في أوقات ضعفي وراهنت على نجاحي الى من تؤمن بشجاعتي وتذكرني

بمدى قوتي و استطاعتي ، سندي وأختي و صديقتي "ليتيسيا" حفظك الله .

الى جدي و جدتي الغاليان لطالما تمنو لحظة تخرجي و خالتي التي لا أنسى فضلها علي.

الى من رزقني الله حبهم أخواتي "بشرى"، "سيرين"، "نعمة السلام" و"لينة".

الى كل العائلة الكريمة التي لطالما انتظرت نجاحي اهدي هذا العمل.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: المقاربة المنهجية.	
1. إشكالية الدراسة.	17
2. فرضيات الدراسة.	20
3. أسباب اختيار الموضوع.	20
4. أهمية وأهداف الدراسة.	22
5. التحديد الإجرائي لمفاهيم للدراسة.	23
6. الدراسات السابقة.	23
7. المدخل النظري السوسيولوجي.	27
الفصل الثاني: المقاولاتية النسوية	
تمهيد	37
1. تعريف المقاولاتية النسوية.	38
2. خصائص المرأة المقاولة.	41

3. دوافع المرأة المقاولة.	46
4. دور المرأة المقاولة.	49
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث: سوسيولوجيا المقاولة النسوية في الجزائر	
تمهيد.	60
1. مسار المرأة المقاولة في الجزائر.	61
2. واقع المقاولاتية النسوية في بعض البدان العربية.	63
3. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة.	71
خلاصة الفصل.	73
الفصل الرابع: التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة وآليات دعم المقاولاتية النسوية	
تمهيد	76
1. التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة.	77
2. معيقات المقاولاتية النسوية.	79
3. آليات دعم المقاولاتية النسوية.	85
خلاصة الفصل	98

الفصل الخامس: الإجراءات الميدانية للدراسة	
تمهيد	99
1. الدراسة الاستطلاعية.	100
2. منهج الدراسة.	101
3. مجتمع الدراسة.	102
4. عينة الدراسة.	102
5. مجالات الدراسة.	104
6. أداة الدراسة.	104
خلاصة الفصل	107
الفصل السادس: تحليل وتفسير نتائج الدراسة	
1. خصائص العينة.	110
2. قراءة وتحليل جداول الفرضية الأولى.	116
3. استنتاج الفرضية الأولى.	132
4. قراءة وتحليل جداول الفرضية الثانية.	134
5. استنتاج الفرضية الثانية.	144

6. الاستنتاج العام.	146
الخاتمة	149
قائمة المراجع	152
الملاحق	

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع عينة الدراسة على الريف والمدينة.	103
02	توزيع البنود على محاور الاستمارة.	106
03	توزيع أفراد العينة حسب السن.	110
04	توزيع افراد العينة حسب الحالة المدنية.	111
05	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.	112
06	توزيع افراد العينة حسب مكان الإقامة.	113
07	توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط الممارس.	113
08	توزيع أفراد العينة حسب الاقدمية في النشاط.	114
09	توزيع افراد العينة حسب تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية على ممارسة المقاولاتية في الريف والمدينة.	116
10	توزيع أفراد العينة حسب اختلاف تكاليف العمل والموارد بين الريف والمدينة.	118
11	يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب كيفية تفكيرها في مواجهة صعوبات.	120
12	يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب نوعية مكان ممارسة النشاط.	121
13	العلاقة بين الحالة المدنية ومدى تلقي الصعوبات في انشاء مؤسسة	122

14	علاقة الموقع الجغرافي بنجاح النشاط المقاولاتي.	124
15	اختلاف احتياجات السوق وعلاقته بمكان الإقامة.	126
16	مواجهة صعوبات وعلاقته بنوع النشاط المقاولاتي.	128
17	تلقي الدعم من أحد الوكالات الوطنية.	130
18	توزيع أفراد العينة حسب معايير اختيار النشاط.	134
19	توزيع أفراد العينة دوافع انجاز المشروع.	135
20	توزيع أفراد العينة حسب تلقي الانتقادات من طرف أفراد المجتمع.	136
21	العلاقة بين الحالة المدنية والتوفيق بين الأدوار الأسرية والمهنية.	137
22	نظرة المجتمع وعلاقته بمكان الإقامة.	138
23	تلقي الدعم من طرف الاسرة وعلاقته بمكان الإقامة.	140
24	العلاقة بين تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية وبين المستوى التعليمي.	141
25	العلاقة بين مواجهة الانتقادات من المحيط الاجتماعي والحالة المدنية.	143

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة في كل من الريف والمدينة، وكذلك التعرف عن معيقات النساء المقاولات بدائرة تيزي وزو، حيث أجريت الدراسة على مجموعة من المقاولات الريفيات والمدنيات بها، وشملت عينة من 39 عاملة.

وقد توصلت دراساتنا الى الكشف عن الفرق بين التحديات الاجتماعية للمقاولات بين الريف والمدينة، كما أننا سلطنا الضوء على أبرز المعيقات التي تواجهها وبيننا الفرق بين معيقات المقاولات في الريف والمدينة.

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية

This study aims to reveal the social challenges faced by women entrepreneurs in both the countryside and the city, as well as to identify the obstacles of women entrepreneurs in the Tizi Ouzou department, where the study was conducted on a group of rural and civilian contractors, and included a sample of 39 workers.

Our studies have revealed the difference between the social challenges of contracting between the countryside and the city, and we have highlighted the most prominent obstacles faced by them and the difference between the obstacles of contracting in the countryside and the city.

مقدمـــــــة

مقدمة:

ان التطورات الاقتصادية التي شهدتها مختلف دول العالم قد لعبت دورا كبيرا في التغير الاجتماعي، بحيث جعلت الأفراد المجتمع يعملون للحصول على مكانة اجتماعية عن طريق الأدوار الاجتماعية الجديدة، وفي ظل هذه التغيرات تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمقاولاتية كثيرا؛ وذلك لرفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة وتوفير احتياجات الأفراد، بغية توسيع اسهامها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وهذا لا يقتصر فقط على الرجل فحسب بل كذلك المرأة المندمجة في التنمية الاقتصادية باعتبارها إحدى الموارد البشرية الأساسية في التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وشهدت العقود الأخيرة اعترافا كبيرا بالدور المتميز الذي لعبته المرأة في المجتمع الجزائري، حيث عرف هذا الأخير تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على حياة الأفراد في جميع الأصعدة.

وللحديث عن أوضاع المرأة الجزائرية، نفتح بابا واسعا للنقاش حيث واجهت هذه الأخيرة أوضاعا جد صعبة خاصة في زمن الاستعمار امتدت لما بعده، كما أن أدوار المرأة الجزائرية

تعكس تنوعا كبيرا بين بيئتي الريف والمدينة، أين تختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين البيئتين بشكل كبير مما يؤثر ولا شك على أنماط الممارسة الاقتصادية وظروفها عموما.

ومع توفر الإمكانيات وفتح المجال أمام المرأة لاقتحام مواقع لم تكن متاحة لها سابقا، ودخولها كافة جوانب الحياة العامة خاصة مع تبني الدولة اقتصاد السوق، إضافة الى تفاقم مشكلة البطالة التي طرحت نمطا جديدا من التفكير يميل بصفة خاصة للولوج الى مجال الاعمال الحرة، هنا بدأت وتيرة الاتجاه نحو المقاولاتية بشتى أنواعها.

ولا يمكننا النظر الى المقاولاتية بعين اقتصادية فقط، فهي وحدة اجتماعية بامتياز تعمل على اشباع رغبات وحاجيات الافراد ونسج علاقات اجتماعية ضمن شبكة العلاقات المهيمنة على المجتمع والتي تنظم الأدوار وانماط السلوكيات الاجتماعية المترتب عن كل منها ضمن نسق متجدد يساير التطورات الاقتصادية، وفي ظل هذه النسقية الفريدة بين المقاولاتية باعتبارها نشاطا اقتصاديا وبين الخصائص الاجتماعية للبيئة التي تمارس ضمنها، جاءت هذه الدراسة لتشخيص ظروف المقاولاتية النسوية بين بيئتين متلازمتين برغم اختلافهما، وهما

الريف والمدينة من حيث التحديات الاجتماعية التي تواجهها النساء المقاولات في كل بيئة منهما، واوجه الاختلاف والتشابه بينهما، بهدف اثراء المكتبة البحثية السوسيولوجية وترقية العنصر النسوي في مجالات مختلفة تنصب في المجتمع الجزائري خصوصا، ومن أجل تحقيق ما سبق، فقد تم تقسيم هذه الدراسة وفق ما تقتضيه الضرورة البحثية المنهجية الى قسمين؛ قسم نظري بأربعة فصول، أولها يخص المقاربة المنهجية للدراسة الحالية، متبوعا بثلاث فصول معنونة بالترتيب كالتالي: المقاولاتية النسوية، سوسيولوجيا المقاولة النسوية، التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة وآليات دعم المقاولاتية النسوية، وقد اتبع هذا القسم النظري بقسم ميداني بفصلين هما فصل الإجراءات الميدانية للدراسة، وفصل يختص بعرض وتحليل نتائج الدراسة مختوم باستنتاجات عامة تقدم إجابات للاشكالية المنطلق منها في البحث.

1. إشكالية الدراسة:

عرفت المقاولاتية النسوية اهتماما كبيرا في الأونة الأخيرة من طرف شريحة كبيرة من المجتمع سواء على مستوى الباحثين أو المجتمع أو الحكومات في مختلف البلدان العربية منها والأجنبية، كونها أصبحت من أهم عناصر النمو وسببا رئيسيا في زيادة مناصب العمل و الثروة و الإبداع، إلا أن مشاركة المرأة في الأعمال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات لا تزال ضئيلة مقارنة بمشاركة الرجال على الرغم من وجودها الكبير في في مستويات التعليم المختلفة كما أن المرأة الجزائرية خطت خطوات مهمة و قطعة أشواطا تعتبر بمثابة نقطة تحول بواقع المرأة من صدور العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف الى تمكينها وتعزيز دورها الفعال في مختلف مجالات العمل الاقتصادية والاجتماعية لأجل دفع عملية التنمية الشاملة.

وقد عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل، حيث كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية، لكنها استطاعت اليوم الولوج الى عالم الأعمال مثلها مثل الرجل، فالمرأة المقاولة تقوم بتأسيس وإنشاء مؤسسة حيث تصبح مسؤولة عليها ماليا، اجتماعيا وإداريا وأنها تساهم في تسييرها وإدارتها.

كما ان معظم النساء تعتبر المقاولة كمخرج يساعدها على الإستقلال المادي والاعتماد على نفسها حيث أن المقاولة هي إحدى حلول البطالة وضعف التحول الاقتصادي وضعف الإنتاجية.[1]

وفي الجزائر تسجل المقاولة في قلب الإصلاحات الإقتصادية، وتعكس رغبة الحكومة في رفع تحدي التغيير العميق للبراديغم الذي يحكم أداء الإقتصاد الموجه، فإذا أصبحت هذه الظاهرة فلسفة الأعمال المهيمنة في الجزائر، وهذا يرجع أساسا الى وزنها الإقتصادي للبلد ومساهمتها في إنتاج الثروة ومشاركتها في ظهور بدائل جديدة لإعادة توزيع الثروة.

كما حرصت الدولة الجزائرية على اشراك المرأة في النسق المقاولاتي ابتداء من ميثاق طرابلس1962، وذلك لتجاوز بعض الممارسات التي من شأنها أن تعيق المشاركة الفعلية للمرأة حيث أكد الميثاق على أن مشاركة المرأة في الكفاح خلقت ظروفا سامحة لتحطيم القيود التسلقية التي أثقلت كاهلها ولابد من إشراكها وبصفة كاملة في إدارة الشؤون العامة وفي تطوير البلاد.

لكن بالرغم من أهميتها الا أن جملة من الدراسات العربية والمحلية قد اشتركت في تشخيص أو الكشف عن مجموعة المشاكل والتحديات الاجتماعية التي توجهها المقاولات من بينها النسق الاجتماعي حيث تتأثر بعدة عوامل، من قيود تقليدية نتيجة للمورث الثقافي المتعلق بالمرأة من اتجاهات فكرية ورمزية تحت مسمى الهيمنة الذكورية كما أشار الى ذلك

[1] Pierre Daniel, indjendje Madala; **Evolution de l'intention entreprenariat,** cas des étudiant de l'institut supérieur de technologie (JST) au Gabon, XXV siècle conférence internationale de management stratégique.

بياربورديو بحكم أن الهيمنة التي تأسس على استعمال الخطاب وليس على الإكراه الفيزيقي، تعد الهيمنة الذكورية أو الهيمنة الرمزية.

وبعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات حول هذا الموضوع لاحظت أن هذه الدراسات قد غفلت عن شيىء مهم في تشخيصها للمشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المقاولات، وهو[2] طبيعة البيئة الاجتماعية التي تعيش بها.حيث أن هذه الاخيرة مختلفة في الريف عنها في المدينة، ما يؤدي الى اختلاف التحديات والصعوبات التي تواجهها المقاولات في هذين السياقين.

وعلى ضوء ما سبق ارتأت دراستنا الحالية ان تسبق الى معالجة هذا الموضوع من ناحية جديدة وهي التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة بطريقة جديدة ومختلفة حيث أنها تقوم على البحث عن الاختلاف الموجود بين التحديات الاجتماعية التي تواجهها المقاولات بين الريف والمدينة، وللكشف عن هذه التحديات كما هي في المجتمع الريفي والمدني، وكذا الكشف عن أهم نقاط الاختلاف والتشابه بينهما لابد من الاجابة عن التساؤل التالي:

- ماهي أوجه الاختلاف بين التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة بين الريف والمدينة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات تتمثل فيمايلي:

- ماهي التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة في الريف؟

[2] ميثاق طرابلس، **منشورات جبهة التحرير الوطني**، الجزائر، 1962.

- ماهي التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة القاولة في المدينة؟
- ماهي أوجه الاختلاف بين التحديات الاجتماعية التي تواجهها المقاولات بين الريف والمدينة؟

2. فرضيات الدراسة:

- **الفرضية العامة:**

تختلف التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة بين الريف والمدينة.

- **الفرضية الجزئية الأولى:**

الامكانيات المتوفرة في الريف تختلف عن الامكانيات التي تتوفر في المدينة.

- **الفرضية الجزئية الثانية:**

نظرة المجتمع الريفي للمرأة المقاولة تختلف عن نظرة المجتمع المدني لها.

3. أسباب إختيار الموضوع:

قبل الشروع في دراسة موضوع يطرأ على الباحث مجوعة من الاسباب سواء ذاتية أو موضوعية تدفع به للشروع في دراسة ذلك الموضوع، ومن بين الاسباب التي جعلتني أتطرق الى دراسة موضوع التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة بين الريف والمدينة مايلي:

- **الأسباب الذاتية:**

- الميول الشخصية لموضوع المقاولاتية.
- كون الباحثة مقاولة في بداية مسيرتها المهنية وقد أرادت التوسع أكثر في هذا الموضوع والتعرف على أهم التحديات التي ستواجهها وكل ما يتعلق بها.
- ملاحظة الصراع الذي تقوم به المرأة يوميا لإثبات مشروعها.
- الرغبة الذاتية في إكتشاف التحديات التي تواجهها المقاولات سواء من الناحية الاجتماعية أو البيئة الاجتماعية.

- **الاسباب الموضوعية:**

- ندرت الدراسات والأبحاث حول موضوع المقاولاتية النسوية والتحديات الاجتماعية التي تواجهها بين الريف والمدينة.
- انتشار المقاولاتية النسوية في الأرياف والمدن.
- الاهتمام الكبير الذي يتلقاه موضوع المقاولاتية في المجتمع.
- اتساع مجال المقاولاتية النسوية وانجذاب العديد من الدراسات والابحاث العلمية.

4. أهمية وأهداف الدراسة:

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- الكشف عن واقعية المرأة والحقيقة الموجودة.
- التعريف بالتحديات والمشاكل الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة.
- تحديد أبرز أوجه الاختلاف بين التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة بين الريف والمدينة.

- **أهداف الدراسة:**

لكل بحث علمي أو دراسة علمية هدف تسعى بلوغه في الأخير، حيث تسعى دراستنا الحالية "التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة بين الريف و المدينة" الى التعريف بموضوع المقاولاتية النسوية واكتشاف أبرز التحديات والصعوبات التي تواجهها هذه الفئة من النساء (المقاولات)، كما تهدف أيضا الى اكتشاف الفرق بين التحديات التي تواجهها المرأة المقاولة بين الريف والمدينة من حيث الإمكانيات ونظرة المجتمع لها، كما أنها تبين في الأخير كيفية مواجهة المقاولات لهذه التحديات سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

5. التحديد الاجرائي لمفاهيم الدراسة:

1.5 التحديد الاجرائي للمقاولاتية النسوية: المقاولاتية النسوية هي كل مشروع تم إنشاءه من طرف امرأة بغرض تحقيق أرباح اقتصادية واجتماعية، وتكون اما مشاريع منزلية أو شركات صغيرة.

2.5 تعريف التحديات الاجتماعية: هي كل الصعوبات و المعيقات التي تواجهها المرأة المقاولة أثناء ممارسة نشاطها المقاولاتي و تختخلف هذه الأخيرة بإختلاف الوقع الجغرافي الذي تتواجد به المقاولة.

6. الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة في البحوث الأكاديمية من النقاط المهمة في أي بحث حيث أنها خبرة سابقة تتوفر على الحد الأدنى من شروط البحث، حيث أن الهدف من إدراج الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع هو الاستفادة منها سواء بمضمون الدراسة أو المنهجية المتبعة والاستفادة من الدراسات المتعلقة بالموضوع تبدأ من اختيار الموضوع ومرورا بإعداد الفصول وبناء الفرضيات وصولا الى النتائج فهي تساعد في رسم فكرة واضحة عن موضوع البحث، وفي هذا الاطار تحصلنا على بعض الدراسات المشابهة لموضوعنا و تتمثل فيما يلي:

1. الدراسة الأولى:

دراسة الباحثة يمينة رحو بعنوان: " مؤهلات وعوائق المقاولة النسوية" سنة 2008، وتتمثل في شكل تحقيق قامت به الباحثة في اطار البحوث التي يقوم ها مركز أبحاث الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية CRASC حيث عالجت الدراسة تساؤل رئيسي مفاده كيف تمكنت النساء من انساء و إدارة و تسيير مؤسسة في جو لا يساعد كثيرا على مثل هذه المبادرات و خاصة أنها تنتمي لمجتمع أبوي؟[3]

وقد تحصلت على جملت من النتائج من بينها مايلي:

- عمر النساء المقاولات يتراوح بين 25و 29 سنة (علما أن الاستمارات وزعت على 85 مقاولة).
- مستواهم التعليمي يتراوح بين الجامعي ،الثانوي، المتوسط و الابتدائي حيث وجدت أن 27,7% من التعليم العالي، 41,2% من التعليم الثانوي،27% من التعليم المتوسط و 7% من التعليم الابتدائي.
- الحالة المدنية للمقاولات 44,7 % منهن متزوجات،42,4% منهن عازبات 8,23% مطلقات و 4,41% أرامل.
- أغلب المقاولات مارسن أعمال قبل توجههن للمقاولة، حيث 28% منهن استثمرن بمالهن الخاص و العائلي.

[3] يمينة رحو، **مؤهلات و عوائق المقاولة النسوية**، تحقيق في إطار البحوث الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2008.

- يلاحظ أن البيئة المحيطة بهن غير مشجعة على الاستثمار وأن النساء يواجهن معوقات أكثر من الرجال.[4]

- التعقيب:

جاءت هذه الدراسة لتحديد خصائص المرأة المقاولة والمعوقات التي تواجهها حيث تحرت عن مؤهلات وعوائق المقاولاتية النسوية.

ومن بين أوجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية توافقنا في دراسة متغير التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة، فيما يخص أوجه الاختلاف فإن هذه الدراسة تطرقت الى دراسة المقاولاتية النسوية والمعوقات التي تواجهها المقاولات بصفة عامة، بينمنا في دراستنا سنحاول التطرق الى دراسة واقع المقاولاتية النسوية والتحديات الاجتماعية التي تواجهها المقاولات بين الريف والمدينة.

2. الدراسة الثانية:

دراسة الباحثة شلوف فريدة دراسة بعنوان " المرأة المقاولة في الجزائر." سنة 2008، في شكل مذكرة ماجيستير في علم الاجتماع، بجامعة الاخوة منثوري، ولاية قسنطينة، الجزائر، وجاءت هذه الدراسة لدراسة واقع المرأة المقاولة في الجزائر و الصعوبات التي تواجهها و التي تؤثر عليها، وقد طرحت هذه الدراسة الإشكالية التالية: "هل تمتلك المرأة المقاولة في الجزائر خصائص تمكنها في النجاح؟"، وعالجت هذه الدراسة فرضيتين:

[4] يمينة رحو، **المرجع السابق**،بتصرف.

- للمرأة الجزائرية خصائص كاريزمية التي تجعلها قادرة على البروز في هذا المجال.[5]
- هناك عوامل اجتماعية تؤثر على المرأة المقاولة في الجزائر.

وقد أجريت الدراسة على 607 امرأة في ولاية قسنطينة حيث تم أخذ عينة عشوائية بسيطة تتكون من ستة حالات، واعتمد على منهج دراسة حالة بالاعتماد على المقابلة.

وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

- المرأة الجزائرية لديها مؤهلات وخصائص تجعلها تنجح في هذا المجال وتساهم إيجابيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- المجتمع الجزائري أضحى مدركا لضرورة مشاكل في كل المجالات.
- المرأة المقاولة في الجزائر يمكن ان يكون لها مستقبل زاهر خاصة وأنها استطاعت أن تحقق سنوات قليلة ما حققته المرأة المقاولة في الدول الأجنبية.

- <u>التعقيب:</u>

جاءت هذه الدراسة لتبين وتوضح واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر وتبرز ما تواجهه من تحديات وصعوبات وهذا ما يجعلها تتطابق فيه مع دراستنا الحالية.

كما بينت أهمية وخصائص المرأة المقاولة الذي سوف نتطرق اليه في دراستنا الحالية، وأما فيما يخص أوجه الاختلاف تختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية فيما

[5] شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، جامعة الاخوة منثوري، ولاية قسنطينة، الجزائر، 2008.

يخص متغير التحديات الاجتماعية بين الريف والمدينة حيث أن هذا الأخير يعتبر المتغير الأساسي في دراستنا.

7. المدخل النظري السوسيولوجي:

لا شك أن أي موضوع يستدعي الدراسة العلمية يقتضي أولا إطارا نظريا يحتكم إليه الباحث قصد توفير قاعدة إبستيمولوجية ومفاهيمية كفيلة بتحقيق التحليل المنطقي والموضوعي لموضوع البحث، ومن بين المواضيع التي شغلت الساحة العلمية العربية حديثا هو التيار النسوي، وما يحمل في طياته من أبعاد إيديولوجية أثارت إهتمام النقاد والباحثين في شتى مجالات العلوم الاجتمعاية والإنسانية وعلى رأسها الفلسفة والسوسيولوجيا، هذه الأخيرة بحثت في مسألة النسوية بهدف تفكيك وتحليل التركيبة الحداثية لهذا الطرح وأثره في المجتمع العربي.

ولم يواجه الباحث السوسيولوجي في الوطن العربي تعقيدات نظرية كبيرة في معالجة إشكالية تحرير أو تمكين المرأة من عدمه، وذلك لتوفر المداخيل النظرية الكبرى التي تعكس نفس الواقع الذي تعيشه المرأة –على مستويات وبدرجات متفاوتة– تحت وطأة الهيمنة الذكورية في المجتمعات العربية ولعل من أهم هذه المداخل وأكثرها استخداما بنيوية كلود ليفي ستروس وبيير بورديو، هذا الأخير الذي قدم في كتابه "الهمينة الذكورية" تحليلا بنائيا

لواقع المرأة ومكانتها في البنية الاجتماعية التي يعاد تكوينها وفقا لقواعد ومعايير ذكورية تفرض تراتبية تثقل كاهل المرأة وتزيد واقعها مرارة.

لكن بمجرد انتقال موضوع المرأة من مستوى التحليل الماكروي الى الميكروي أي المؤسسي يُلاحظ أن الباحث السوسيولوجي العربي يقع في منزلق إبستيمولوجي خطير نتيجة تغييبه للمداخل النظرية المتخصصة، فمنذ خمس وثلاثين سنة والبحوث حول النساء المقاولات في تطور لم ينقطع نتجت منه العديد من النظريات والنتائج والاستنتاجات المتضاربة في الكثير من الأحيان، حيث اهتم الباحثون بوضع النساء المقاولات ومؤسساتهن وعمليات إنشائهن لها وطريقة ممارستهم لمجال الاعمال، وذلك بإدراج مواضيع جد متنوعة مثل التمويل والشبكات الاجتماعية والوراثة في المؤسسات العائلية والتنشئة أو النيات المقاولاتية، وعلى الرغم من محدوديتها إلا أن المقاربات التي سندرجها في هذه الدراسة ستستهم من خلال تحليلها في فهم افضل للمقاولة النسوية، ثم إنه لمن المهم أن نستوعب هذه الأخيرة كظاهرة اجتماعية متجذرة في حقبة وسياق معين مع مراعاة نسبية المواقف المعتمدة.

1.7 المقاربة الوظيفية للمقاولة النسوية:

كون النظرية الوظيفية تندرج ضمن رؤية طبيعية لما يوجد من اختلافات بين الرجل والمرأة، فهي تعتبر أدوار الجنسين ضرورة اجتماعية مبنية على استعدادات الرجل نحو

المجال العام والمرأة نحو المجال الخاص، كذلك تعزو هذه النظرية سمات وسلوكيات خاصة إلى الرجال والنساء الذين يفترض أن يعيشوا في أدوار إجتماعية متمايزة، والنتيجة الحتمية لذلك هي اعتبار الرجال أكثر كفاءة في عالم الشغل والنساء أكثر قدرة على إدارة الحياة الأسرية.

في مجال المقارنة تترجم وجهة النظر هذه إلى افتراض يقول بأن النساء بخلاف الرجال لا يمتلكن الميزات الضرورية والكافية للنجاح، ومنه وضعت مجموعة محددة من الخصائص النسائية التي يمكنها أو لا يمكنها التكيف مع العمل المقاولاتي، على العموم نجد الرؤية الوظيفية لأدوار الجنسين بوجه خاص في الادبيات التي تهتم بتحديد الخصائص النفسية والشخصية أو النسق القيمي للنساء المقاولات، واستنادا الى هذه الخصائص تتم مقارنة المقاولين من رجال ونساء لتحديد ملامح كل منهما حتى يتسنى من خلالها تقييم أثرها في أداء المؤسسة، وتساعد نتائج هذا النوع من الأبحاث في شرح خصوصية الاستراتيجيات التي تنتهجها النساء المقاولات في مشاريع الاعمال، وأساليب الإدارة النسائية التي تلاحظ على الميدان أو لتبرير أبسط الانتاجات في المؤسسات المملوكة او المسيرة من طرف النساء، ثم ان الاستنتاج العام لهذه الاعمال ليس بالامر المفاجئ على الاطلاق فمن البديهي أن تكون النساء أقل قدرة أو أقل كفاءة من الرجل في المجال المقاولاتي الذي تم تصوره، وبالأحرى بناؤه، كنشاط ذكوري بدرجة أولى، وبطبيعة الحال فقد سلط الباحثون الضوء على سلسلة من المشاكل والتحيزات المنهجية المتأصلة في هذه الدراسات، ومنها أن أدوات القياس

المستخدمة في تقسيم السمات النفسية والشخصية والقيم الفردية على أساس مجتمع ذكوري في الغالب، وذلك بسبب غياب المرأة في أبحاث المقاولة حتى سنة 1970، لذا فإن السؤال الأول يتعلق بالقاعدة المستخدمة في تفسير الاختلافات بين الجنسين، أما الاعتراض الثاني فيتعلق بتحديد النجاح المقاولاتي وفقا لخصائص ذكورية بالأساس، ما يطرح السؤال حول مدى صحة تطبيق هذه النظرية على العنصر النسوي، بوجه عام تميل الرؤية الوظيفية لأدوار الجنسين نحو إبراز عيوب النساء المقاولات، ثم إن هذا النوع من الأبحاث يُدرس في ضوء تعريفات ومعايير شيدت من طرف الرجال، وهذا ما يمثل أحد أهم الانتقادات الرئيسة الموجهة ضدهم.

2.7 المقاربات النسوية للمقاولة النسوية:

وُجهت موجة من الأبحاث النسوية نقدا شديدا لهذه المقاربة الوظيفية لأدوار الجنسين في مجال المقاولة، وذلك بادراجها لمفهوم "الجندر" حيث عرفته على أنه "نوع يتم بناؤه اجتماعيا" وهو بذلك يتمبز عن الجنس البيولوجي كونه يشير إلى البنى الاجتماعية والثقافية للنساء والرجال وأثرها في وضع المرأة والرجل فب المجتمع.

تسمح دراسات الجندر بإلقاء الضوء على عمليتين فعليتين: تتجسد آليا التمييز في إسناد أدوار ووظائف ومهارات خاصة لكل جنس على نحو يسمح بتحديد ما يعتبر ذكوريا أو أنثويا، وهذا يؤدي إلى تمثلات نمطية للجنسين، أما العمليات الهيرارشية "Processus de

"hirérarchisation فهي تشير الى بنية المجتمع حول معايير ذكورية تفضي الى تقدير وتثمين كبير للخصائص والقيم والسلوكيات التي تم تصورها على أساس أنها ذكورية، وذلك على حساب ما تم تحديده كأنثوي

يمكن التمييز بين اتجاهين نظريين رئيسيين، هما النظرية النسوية الليبيرالية والنظرية النسوية الاجتماعية اللتان تختلفان في نقطة ولوجهما لأبحاث المقاولة النسائية من ناحية الأهداف والحجج المستخدمة.

1.2. النظرية النسوية الليبيرالية:

تفترض النظرية الليبيرالية النسوية التي تندرج ضمن التقاليد الإنسانية المبنية على قيم كونية، أن الاختلافات الموجودة بين الجنسين هي كخيال يضفي الشرعية على اللامساواة في التعامل مع الرجل والمرأة، ثم إن هذا المنظور ينطلق من مبدأ يقول بتماثل الرجال والنساء، لكنهم يعاملون بلا مساواة بسبب خضوع المرأة للرجل في المجتمع.

ووفقا للأطروحة النسوية الليبيرالية فإن النساء اللاتي يتمتعن بنفس قدرة الرجال على النجاح في الأنشطة المقاولاتية يتعرضن للتميز في المعاملة أو يواجهن حواجز تمنعهن بمنهجية من الوصول إلى امكاناتهن الكاملة، لذا فإن تجربة المرأة في مجال المقاولة سوف تتأثر بحالة التبعية التي تخضع لها داخل المجتمع.

وتقوم الدراسات التي تندرج ضمن هذه المقاربة بتوظيف العوامل الظرفية والسياقية بدلا من العوامل الفردية كأساس لشرح العوائق التي تحول دون إنشاء المرأة لمؤسستها أو تطويرها لها، والاختلافات الملاحظة بين المقاولين من رجال ونساء، فالهدف العام هو تحديد هذه العوائق وإبرازها قصد التخلص منها لضمان فرص متساوية في مجال المقاولة، رغم ذلك حدد بعض المؤلفين قيودا ملازمة للمقاربة النسوية الليبيرالية فمن ناحية ترسم هذه الأخيرة صورة سلبية ومشكوكا فيها للمرأة المقاولة من خلال تقديمها بطريقة ممنهجة على أنها أقل كفاءة مقارنة بنظرائها من الذكور، أي أن يكون المرء امرأة يُعتبر هذا في حد ذاته عائقا لإنشاء أو تطوير مؤسسة وذلك بسبب وجود تمييز أو حواجز ممنهجة، لذلك تميل هذه الدراسات الى التركيز الحصري على الاختلافات الموجودة بين الرجال والنساء حتى لو كانت النتائج غير حاسمة، ومن ناحية أخرى يستند هذا المنظور أيضا على معيار ذكوري ضمني، فهمي تفترض النقص في مستوى أدار النساء يعني بالضرورة وجود معيار للنجاح يتم من خلاله دراسة وتقييم المقاولة النسائية (بعبارة أخرى اتجهت هذه الدراسات نحو تعميق الفجوة بين الموجودة بين النساء ونظرائهم من الرجال وذلك نتيجة تسليطها الضوؤ في العقبات التي تواجهها النساء المقاولات، وتبعا لذلك فإن خصائص النساء المقاولات ومؤسساتهن وخياراتهن الإدراية وسلوكياتهن لا يمكن تقديمها إلا على أساس أنها أقل نفعا وفائدة من تلك التي

يتمتع بها المقاولون الرجال الذين يحددون ضمنيا المعايير المتعلقة بمستوى الأداء والنجاح المقاولاتي.

2.2. النظرية النسوية الاجتماعية:

انطلاقا من فكرة أن المقاربة الوظيفية والنسوية الليبيرالية قللتا من قيمة المساهمات التي تقدمها النساء في المجال العام اهتمت النظرية النسوية الاجتماعية بمنظور نسوي جرى إهماله لفترة طويلة، الذي يدعوهن إلى الاحتفاء باختلافهن، هذا التيار الفكري الذي يصطلح عليه أيضا بنسوية الاختلاف أو النسوية الامومية التي ظفرت باعتراف واسع من خلال اقتراحها منظورا أنثويا مختلفا ومتكاملا مقارنة بالمنظور الذكوري المسيطر، حيث ترتكز هذه النظرية على الافتراض القائل بأن النساء المقاولات يتمتعن بصفات فريدة وقيمة في عالم المقاولة وقامت بتحديدهن كموارد بدلا من اعتبارهن حواجز، وسلطت الضوء على الصورة الإيجابية للمرأة المقالوة والإمكانات التي تتمتع بها، وشككت في المساوئ النسبية المفترضة تجاه النساء قصد الدفاع عن نموذج نسوي للمقاولة وصفته على أنه مختلف وأكثر فعالية من النموذج الذكوري.

تعتبر كانديدا بروش 1992 من أوائل اللاتي طورن نظرية الفكر النسوي الاجتماعي من خلال دعم الطرح القائل بأن النساء المقاولات يتمتعن "برؤية متكاملة" لمؤسساتهن بخلاف المقاولين الرجال، إذ يعتبرن مؤسساتهن كشبكة متطور من العلاقات بما في ذلك حياتهن الخاصة، بدلا من كونها كيانا ربحيا، حتى إن

الكاتبة توصي باستخدام هذا الاطار النظري الجديد لتطوير نموذج مخصص للمقاولة النسائية، أما بيكر 1997 فقد بادرت على نفس النحو بدراسة أسلوب الإرادة الخاص بالنساء المقاولات وهذا ما ساعد على كشف ما يعيشه العنصر النسوي من تهميش في عالم الاعمال الذي شيد من طرف ومن أجل الرجل عبر التاريخ.

إن الاسهام الرئيسي للنسوية الاجتماعية هو كشف العمليات الاجتماعية التي يتم من خلالها الحط من قيمة خصائص وخيارات النساء المقاولات، وتسليط الضوء على المعيار الذكوري الذي يبني حوله الباحثون فكرة المقاولة، تساهم هذه النظرية أيضا في إقرار الاعتراف والشرعية وتثمين المقاولة النسائية، لكن باقتراحها قاعدة معيارية مكملة أو بديلة يفشل منظرو النسوية الاجتماعية في مساءلة المعيار الذكوري نفسه، أي تستند فكرة "النموذج النسوي الجديد للمقاولة" على افتراض يقول بأن النساء المقاولات يشكلن جماعة متجانسة لها مجموعة مشتركة من القيم أو الخصائص الطبيعية، ومنه فإن هذه الدراسات تثمن "الأنوثة" إلى درجة اهمالها حقيقة أن هذه الفكرة نفسها تشير الى تصور موروث من بنية اجتماعية يهيمن عليها الرجل، ثم إن هذا التيار البحثي يعزز فكرة التمييز بين الرجال والنساء وبين كل ما هو ذكوري وأنثوي من خلال معارضة التقاليد الذكورية السائدة بقيم ومعتقدات نسوية، وينظر إلى الرجال المقاولين والنساء المقاولات على أنهم مجموعتان متجانستان ومتمايزتان؛ لا يأخذ في الاعتبار أي تشابه أو ترابط بين هاتين

المجموعتين أو التنوع الموجود داخل كل منهما، وتستند مقاييس النجاح المقاولاتي على سلسلة من التناقضات الثنائية، على سبيل المثال بين "شبكة العلاقات" و"الكيان الهادف للربح" وغيرها من التفريعات الثنائية للجنسين التي تبقي المؤسسات النسوية محل المساءلة والتبرير ويبقى الرجل هو من يشكل المرجع.[6]

[6] كريستينا كونستانديس، **المقاولة النسائية**، ترجمة عبد الرؤوف بن سبع، ص118...126.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر المقاولاتية النسوية مفهوما حديثا يسعى الى تمكين النساء اقتصاديا من خلال دعمهن في مجال إدارة الأعمال. حيث ترتكز هذه النهجية على توفير الفرص والموارد اللازمة للنساء لبناء وتطوير الشركات وكذلك المشاريع الخاصة بهن، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المجال وتشجيع النساء على تحقيق النجاح فيه.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتعرف على مفهوم المقاولاتية النسوية وماهي أهم خصائص المرأة المقاولة كما سنتطرق الى ابراز دورها سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي في المجتمع، والدوافع التي دفعت بها نحو المقاولاتية.

1.تعريف المقاولاتية النسوية:

1.1 تعريف المقاولة:

- لغة: المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي مشاركة من أطراف متعددة، وأصل اشتقاقها الفعل قال يقول قولا ومقالا، وقاوله في أمره وتقاولا أي فاوضا، فالمقاولة معناها المفاوضة والمجادلة.[1]
- اصطلاحا: استخدم مفهوم المقاولة على نطاق واسع في عالم الاعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الاعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدماتي، اذ كانت المقاولة دوما مرتبطة بالاستحداث، وكغيرها من مفاهيم حقل الإدارة والتسيير، فقد تشعبت زوايا معالجة هذا المصطلح نظريا، وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات التي ذكرت في المقاولة:

المقاولة مشتقة من كلمة المقاول فتشير خاصة الى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي.[2]

المقاولة هي كيان اقتصادي ونظام تقني يستند على عناصر بشرية ومالية ومادية غايتها إنتاج منافع وخدمات وذلك بغية تلبية حاجيات المستهلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.[3]

---

[1] محمد ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، المرجع السابق، ص232.

[2] العربي دحموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع منتوري ، قسنطينة، 2005، ص02.

[3] النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان، الأردن، ص07

المقاولة هي الرغبة والقدرة على تنظيم وإدارة الاعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة بغرض الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[4]

2.1 تعريف المرأة المقاولة:

- تعريف المقاول:

المقاول هو الشخص الذي يقوم بوظائف المشروع الرئيسية، ويكون مسؤولا على اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر، ومنه فالمقاول يتحمل مسؤولية الاعمال التي ينشئها ويسيرها، ويتحلى بصفات مميزة كالعقلانية وفعالية الأداء والقدرة على التجديد والابتكار وتحسين المنتجات ودراسة الأسواق وكسب رضا الزبائن.

كما يعرف بأنه المبادر في تبني الأفكار الجديدة، واقتناص الفرص وتعظيمها ومن يمتلك روح المخاطرة والرؤية الواضحة والقدرة على التخطيط والتعامل مع الظروف الطارئة، من أجل إضافة قيمة أو تطوير منتجات لتحقيق الربح والنمو.[5]

---

[4] نبيل غطاس وآخرون، **قاموس الإدارة مع سرد المصطلحات الإنجليزية المقابلة**، مكتبة لبنان، بيروت، 1983، ص135.

[5] الشيخ فؤاد نجيب وآخرون، **صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الأردن، المجلد 5، العدد 4، 2009، ص498.

والمقاول حسب قاموس اللغة الفرنية لإميل ليتري Emil Littré هو الذي يلتزم بشيء ما، ويزيد على هذا المعنى Petit Robertبمعنين هما:

- هو الفرد المكلف بتنفيذ عمل ما.
- هو الفرد الذي يدير مؤسسة لحسابه الخاص، والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، الاعوان الطبيعيين...) بهدف بيع منتجات سلعية أو خدماتية.[6]

- تعريف المرأة المقاولة:

هي كل امرأة (لوحدها أو برفقة شريك واحد او أكثر) أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث فتصبح مسؤولة عليها ماديا وإداريا ومن ناحية التسيير التجاري.[7]

هي المرأة التي قررت إنشاء مشروع خاص بها بمفردها أو مع شركاء آخرين وعلى نفقتها الخاصة متحملة المخاطر المالية وقامت بإدارته بطريقة إبداعية ومهاراتية ليكون ذا إنتاجية عالية بقصد تحقيق مكاسب وإيرادات مالية.[8]

---

[6] **http://www.entej.com/blog/-17** اطلع عليه يوم 01-06-2024.

[10]إيمان بية، منيرة سلامي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد3، الجزائر، 2013، ص53.

[8]ياسين عمار كاظم، **المرأة العراقية المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وأهم الجهات الكفيلة بدعمها**، المؤتمر العليم الرابع لدور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المراة وتمكينها، مجلة جامعة دهوك، العراق، العدد 1، 2023، ص482.

3.1 تعريف المقاولاتية النسوية:

هي العملية التي تقوم من خلالها امرأة أو مجموعة من النساء بإنشاء واستغلال الموارد الاقتصادية والاجتماعية بطريقة منظمة لتوفير السلع والخدمات للسوق (العملاء) لتحقيق أرباح.

2. خصائص المرأة المقاولة:

شهدت الفترة الأخيرة تزايدا واسعا بانخراط النساء في العمل المقاولاتي، وقد حققن نجاحات ملموسة في هذا المجال مما انعكس بآثاره الإيجابية على القطاع الاقتصادي وقد تميزت المرأة المقاولاتية الناجحة عن غيرها بعدة صفات، ومن أهمها الآتي:

- الثقة بالنفس في مواجهة الصعوبات والمخاطر الاقتصادية في العمل والإصرار على تحقيق النجاح.
- مهارات التواصل مع الآخرين وتحسين العمل بما يكسب رضا الزبائن.
- المرونة وقابلية خلق أنشطة جديدة وإنشاء مشاريع مبتكرة لإدامة عملها الاقتصادي وتطويره.
- تحليل واستيعاب المتغيرات وكيفية التعامل مع الجهات المنافسة لها في سوق العمل.[9]

[9] عمار ياسين كاظم، مرجع سابق، ص482.

وقد صنف جودي محمد علي مجموع الخصائص التي تتميز بها المرأة المقاولة في أربع محاور أساسية، هي:

- الخصائص الشخصية: هناك تنوع كبير في الشروط الواجب توفرها لدى المقاولة الناجحة، فليس بالإمكان اقتراح صفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- الحركية، وهي سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر وتهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال.
- القدرة على احتواء الوقت، إذ ينبغي على صاحب الفكرة القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي لن يكون لها أثر إلا لاحقا بعد زمن مدروس، فلا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.
- القدرة على حل المشاكل، فقد تواجه المقاول عدة عقبات ينبغي عليه حلها فردا أو باللجوء الى استشارت أطراف أخرى.
- تقبل الفشل، حيث يشكل الفشل جزءا من النجاح وبالنسبة للمقاول فإن الخطأ مصدر استقراء فرص جديدة وتحقيق نجاحات مستقبلية.

- قياس المخاطر، وعدم الاعتماد على الحظ الذي نادرا ما يحصل ناهيك عن تكراره، فالنجاح يأتي نتيجة جهود طويلة وعمل دائم وتخطيط حكيم وتقويم مستمر للنشاط الاقتصادي.
- التجديد والابداع، فاستمرار المؤسسة مرهون بتطوير منتجاتها وهياكلها الاجتماعية، لهذا تنشؤ ضرورة الانفتاح على التجديد والتطوير في ظل تحليل الاحتياجات المجتمعية وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفتاح تطوير المؤسسة.

بالإضافة الى خصائص أخرى مثل الالتزام، الاندفاع للعمل، الثقة بالنفس...

- الخصائص السلوكية: يمتلك المقاول الناجح نوعين من المهارات، وهي:

- المهارات التفاعلية: وتمثل مهارات بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية، والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الاعمال وتقسيم الأنشطة وإقامة قنوات اتصال متفاعلة تضمن سير العمل بروح الفريق الواحد، وهذه المهارات توفر الأجواء لتحسين الإنتاجية وتطوير العمل.

- المهارات التكاملية: المقاولون يسعون باستمرار الى تنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة الوحدات والأقسام.

- الخصائص الإدارية: تشمل توليفة متنوعة من المهارات نذكر منها ما يلي:

- المهارات الإنسانية: تمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني مع العاملين والاهتمام بظروفهم الاجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات، فضلا عن الكيفية التي يتم بها استثمار الطاقات.
- المهارات الفكرية: وتتطلب امتلاك رصيد معرفي وخبرة عملية وتفوق في الرؤى والتخطيط، والقدرة على صياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية.
- المهارات التحليلية: وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية للمشروع، عناصر الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع في بيئته الخارجية، وتحديد أثر ذلك على المركز التنافسي للمؤسسة، وسلوكيات المنافسين وتصوراتهم المستقبلية وكذا سلوكيات المستهلكين وأثر ذلك على الحصة السوقية للمشروع، والجوانب المالية والمحاسبية والإنتاجية والتسويقية وغير ذلك.

المهارات الفنية (التقنية): وتتمثل في المهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية، والمهارات التصميمة للسلع ومعرفة كيفية أداء العديد من الاعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أدائه وكل ما يرتبط بالجوانب التشغيلية، ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات والآلات، والمكونات الأساسية والمعدات.[10]

[10] جودي محمد علي، دروس في المقاولاتية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص9.

1. دوافع المقاولاتية النسوية:

إن دخول المرأة ميدان المقاولاتية لا يعتمد فقط على الحصول على الموارد المالية ووسائل الإنتاج، بل يتحدد أيضا بمجموعة من العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تشجيع أو تقليص الاستعدادات المقاولاتية عند المرأة، وقد اهتم العديد من الباحثين في دراستهم بتحديد العوامل التي تدفع الأفراد إلى اختيار المقاولاتية كنشاط، وبعد مسح عدد منها خاصة في موضوع المرأة المقاولة توصلنا الى مجموعة من الدوافع التي تدفع المرأة لخوض تجربة المقاولاتية، وهي:

- الدوافع الاجتماعية الاقتصادية: وترجع هذه الدوافع الى شعور جبري أكثر منه كاختيار شخصي، ويتعلق هذا الدافع بتلبية الاحتياجات الأساسية، رفع الدخل الفردي، رفع القدرة الشرائية، وتحسين الشروط المعيشية.
- الدوافع الشخصية: كسعي المرأة لإثراء حياتها الاجتماعية من خلال المقابلات والاتصالات، إعطاء قيمة لمكتسباتها المعرفية بمواصلة التكوين والخبرة، تحقيق الاستقلالية الذاتية.

بالإضافة لأسباب عدة، هي:

- الحوافز المهنية التي تخص الموظفين الراغبين في تغيير نشاطهم أو اختيار المقاولة كمسار مهني ثاني الى جانب نشاطها الاقتصادي الأساسي.

- الحوافز المالية والتي تخص النساء اللواتي مررن بفترة طويلة من البطالة أو اللواتي أنهين مسارهن الدراسي حديثا ولم يجدن وظائف مناسبة لمؤهلاتهن.
- الحوافز التقنية وتخص المقاولات اللاتي لهن خبرة في مجال معين ويرغبن في التحول الى قطاع يشهد نموا تقنيا لتطوير أساليب عملهن.

وقد أوضحت دراسة مقارنة بعنوان "les français et la création d'entreprendre" نشرت سنة 2009 أن الدوافع التي تدعوا النساء إلى الدخول لعالم المقاولاتية مقارنة بالرجال تتمثل في:[11]

- حاجة المرأة إلى الاعتراف بقدراتها على تحقيق نتائج إيجابية قد تشكل نقطة تحول في مجتمعها بشكل يضاهي قدرة الرجل على ذلك.
- الرغبة في الاستقلالية.
- تفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المشاركة في خلق فرص وتحسين الظروف المعيشية.
- الرغبة في تحقيق مركز اجتماعي مرموق يتناسب مع التطور التعليمي والمهني للمرأة.[12]

[11] سلامي منيرة، **دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015، ص 156النص162.

[12] علي سنوسي، الملتقى العلمي الدولي، **التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسات الصغيرة**، جامعة المسيلة، الجزائر،2016، ص8وص9.

- **فروع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المرأة المغاربية بشكل خاص:**

- نساء العائلات المقاولاتية، وهن نساء ورثن الاستعداد لدخول هذا العالم من خلال ما قدمه لهن المحيط العائلي من دعم مالي ومادي والأهم الدعم المعنوي والخبرات المتراكمة لدخول مجال كهذا.
- نساء الصناعات الصغيرة والمتوسطة واللائي دخلن هذا المجال لتمتعهن بشخصية مناسبة، وهن في الغالب نساء زاولن فيما مضى وظائف إدارية سمحت لهن باكتساب معارف واسعة وخبرات طويلة.
- نساء المهن الحرة، أو المتخصصات في تقديم الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، الاعلام الآلي، مجال الإعلانات وغيرها، وهن على الأرجح شابات يحملن شهادات جامعية فضلن تجسيد مشاريع العمر اعتمادا على كفائتهن الاكاديميمة.
- مالكات المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الصناعات التقليدية كأعمال الخياطة والحياكة وصناعة الحلويات وغيرها، ويلجأن الى امتهان هذه الحرف لمواجهة صعوبات الحياة وتأمين استقلالية دخلهن، ومع ذلك فهن يمتزن بالابداع والقدرة على خلق منتجات جديدة ذات جودة عالية في ظل المنافسة القوية التي يفرضها القطاع الغير حكومي عليهن واللائي يعتبرن جزءا هاما منه.

- النساء التاجرات اللاتي يتمتعن بخبرة كبيرة في الاعمال التجارية ومستوى معين من الاستقلالية المالية والمهنية، قدرتهن على المفاوضة والثقة وقراءة السوق تؤهلهن للنجاح.
- نساء "الحاجيات الأساسية" وهن اللواتي لم يتوجهن الى خيار المقاولاتية بارادتهن وانما نتيجة ظروف قاهرة مع الإشارة الى عدم تمتعهن بالمعرفة الكافية والتكوين المناسب وهو ما يبرر قلة العائدات المالية الناتجة عن نشاطهن والموجه بالدرجة الأولى الى تلبية وتغطية الحاجات المنزلية الأساسية.[13]

2. دور المقاولاتية النسوية:

1.4. دور المقاولة النسوية في التنمية الاقتصادية:

تتجه البلدان اليوم سواء المتقدمة أو الصاعدة الى الارتكاز على مهارات افرادها وقدراتهم على زيادة الاعمال لتطوير اقتصادياتها بدل الارتكاز على الموارد الطبيعية ودور الحكومات، وأصبحت تُعطى للنساء المكانة اللائقة بهن في هذا المجال باعتبار إمكانية تأثيرهن الإيجابي في مسار التنمية بشكل عام والاقتصادية منها بشكل خاص.

وقد بدا جليا مع مطلع هذا القرن أن البلدان العربية بدأت تتطلع الى السير في هذا الاتجاه من خلال تلك الدعوات المتكررة والملحة التي ما فتئت تركز على أهمية تفعيل دور المرأة الاقتصادي في العالم العربي لأجل دفع عجلة التنمية من أجل المزيد من

[13] حياة بن حراث، سوسن زريق، **المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية**، مجلة المالية و الأسواق، ص 179، ص180.

التقدم، فقد أوصت المؤتمرات السابقة لمنظمة المرأة العربية في أكثر من موقع بضرورة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية وتوفير الخدمات المساندة لها، فالمقاولة النسوية من شأنها أن تضع المرأة في المقدمة في مجال ريادة التحول العميق الحاصل اليوم في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وانعكاساتها على البنية السياسية.

فالمقاولة النسوية تعتبر مصدرا لا يستهان به من مصادر النمو الاقتصادي إلا أنه مستغل بطريقة غير كافية، وإن النساء تنشئن من خلال مقاولاتهن مناصب شغل لهن ولغيرهن وتُقدمن حلولا مختلفة في معالجة المشكلات والاستفادة من الفرص الاقتصادية المهدرة.

وعلى سبيل ما سبق نستذكر بعض النقاط المهمة التي تجلبها المقاولاتية والعمل الخاص للمرأة كما يلي:

- الخروج من ثقافة إلقاء الحمل والمسؤولية على كاهل الدولة في تأمين الوظائف والدخل والمعيشة إلى ثقافة الشراكة في تأمين ما سبق وتحسين أسلوب الحياة.
- خلق أسواق جديدة ناتجة عن ابتكارات رواد الاعمال ودمج التخصصات المختلفة والمهارات المتعددة وتطوير المزيد من الصناعات.
- تطوير وتنمية المناطق الريفية التي تزخر بالموارد والحرف المحلية لصنع منتجات نهائية سواء للاستهلاك أو للتصدير.

- تقليل هجرة رواد الاعمال بتوفير مناخ محلي محفز للمقاولة وإنشاء الأعمال الخاصة.[14]

2.4. دور المقاولة النسوية الاقتصادي حسب:

أ) على المستوى المحلي:

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: تبدو المشاريع المقاولاتية الكبيرة هي الاقدر على رفع الكفاء الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا الى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما، وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من

[14] سلامي منيرة، **المرجع السابق**، ص145.

فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، فإنه يتضح لنا أن مؤسسات الصناعة الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.

ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي قادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

- تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.
- تدعيم التنمية الإقليمية: تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات

كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.

ب) على المستوى العام:

- معالجة بعض الاختلافات الاقتصادية: تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل المقاولة على علاج ذلك نظرا لانخفاض تكلفة انشائها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل، لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.
- تنمية الصادرات: إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايدا في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تستلزم شبكات تجارية معقدة وكبيرة جدا من الأسواق العالمية لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

- جذب المدخرات: إن المقاولة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكونهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث إن المعروف أن حاجة المقاولة لرأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الاسرة قد تكون كافية لإقامة مقاولة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم راس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثمارهم.[15]

3.4 الدور الاجتماعي للمقاولاتية النسائية حسب:

أ) من ناحية المعيشة:

- التقدم التكنولوجي: لقد أسهمت دول كثيرة في الانفجار التكنولوجي الذي يعرفه العالم المعاصر، وكانت اللبنة الأساسية في ذلك التطور المقاولة التي بفضل مسيرها والتكوين المستمر لعمالها وانفجار المبادرة مع الطموح المتواصل للكفاءات أعطى أكله في دول الزعامة التكنولوجية، بالتالي فالمقاولة تولدت الاختراعات والابتكارات، ولا ننسى الدافع الأساسي لكل ذلك ألا وهو الربح

[15] عويسي بلقاسم، **سوسيولوجيا المقاولة الاجتماعية**، ص 6 الى ص 10.

الذي يساهم بدوره في توسيع دائرة المعرفة التكنولوجية والحث على الاستثمار وبالتالي توسيع رقعة الخلق والإبداع، هذا ولا ننسى دور فعاليات المجتمع المدني والدولة في التشجيع والمساندة المستمرة فأصبحنا الآن ملحوظا التزايد المستمر على مراكز التأهيل المهني والتكوين التقني بفضل تحرك عجلة تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وهذا يفجر لا محالة الطاقات الخلاقة وبالتالي يساهم في التطور التكنولوجي.

- زيادة التشغيل: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

ب) من الناحية المادية:

- عدالة توزيع الدخول: إن وجود مقاولات بالعدد الكبير ومتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من الأفراد بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة، بينما تحتاج عملية الاستثمار

في الصناعات إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينات ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصات اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع للموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش، فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وتحسين الرفاهية الاجتماعية في الاجل الطويل في بناء الأصول المادية وتأهيل البشرية منها.

ويمكن تلخيص الدورين الاجتماعي والاقتصادي للمقاولتية النسوية في التالي:

- المساهمة في تشغيل المرأة إذ تلعب المقاولة والاعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة، كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

- المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المقاولات من جانب، وتدني حجم الاستثمار فيها من جانب آخر، والأسواق المحلية، فهذا يعني تركزها في خدمة المجتمعات التي تعيش فيها مما يساعد في الحد من الهجرة واستقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف الى المدن كونها تعتمد على الموارد الداخلية وكذلك في رفع مستوى التنمية المحلية للمجتمعات التي تعيش فيها.
- مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة والنمو الاقتصادي للمجتمع حيث أن الحصول على الدخل المناسب للمرأة يمكن الأسرة من تحقيق متطلباتها والارتقاء بمستويات معيشتها وممتلكاتها ويحقق هذا بدوره الامن الاقتصادي.
- تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات، وتشجيع التشغيل الذاتي للفئة النسوية.
- استغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها الأسواق المحلية.
- أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص لجميع فئات المجتمع.[16]

[16] بلقاسم عويسي، **مرجع سابق**، ص6...10.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل السابق عن المقاولاتية النسوية، من مفهومها، خصائها ودوافع المرأة الى المقاولاتية وكذلك دورها سواء الاقتصادي والاجتماعي نستنتج أن المقاولاتية النسوية مفهوم جديد دخل على المجتمعو جاءت لدعم وتعزيز دور المرأة في مجال ريادة الأعمال وتشجيع النساء تأسيس شركات خاصة بهن وتولي أمر قيادتها، كما أن المجتمع هو الذي يعتبر الدافع الأساسي للمرأة للدخول في هذا المجال

تمهيد:

في الفصل السابق تم التعرف على ماهية المقاولاتية النسوية وأهم مميزاتها وفي هذا الفصل سوف نتطرق لدراسة المقاولة من جانب أخر وهو الجانب السوسيولوجي للمقاولة الذي يعتبر دراسة للأبعاد الاجتماعية والثقافية لعملية الريادة والمقاولة.

حيث سنتطرق من خلال هذا الفصل الى دراسة مسار المقاولة النسوية في الجزائر، كما سنتطرق لعرض بعض نماذج المقاولاتية النسوية في بعض الدول العربية. وفي الأخير سنتوصل الى أهداف المقاولاتية النسوية.

1. مسار المرأة المقاولة في الجزائر:

أ) خلال الاستعمار:

- في الأرياف:

منذ دخول الاستعمار الفرنسي الى الجزائر عمل على سن قوانين ومخططات والسيطرة على الأراضي بهدف الحاق الأضرار بالأهالي مما أثر على المرأة الجزائرية.

ورغم ذلك كانت تسعى جاهدة لتغيير هذا الوضع المزري فكانت تمارس نشاطات زراعية و كذا تربية الحيوانات لتستفيد من لحمها و صوفها قصد الاستهلاك و البيع و ناهيك عن العمل الحرفي الزرابي و الفخار و النسيج،[1] هنا نفهم أنها كانت تدير مشاريعها بنقشها قصد تحقيق ربح من أجل دفع الضرائب المفروضة من طرف الاستعمار ومساعدة عائلتها أي تحقيق نوع من الاستقرار و توفير الحاجات اللازمة.

- في المدن:

عاشت النساء الممتدات نفس الظروف التي كانت تعيشها الريفيات وقد جعل المنزل بمثابة سجن لا يسمح لها بمغادرته الا للضرورة القصوى، لكن مع كل هذا استطاعت تحويل منزلها الى ورشة تمجد فيها قيمة العمل من حياكة النسيج صباغة الصوف وخياطة بحيث تهدف من خلاله تحقيق ربح وإبراز مواهبها في نطاق غير

[20] مصطفى بونغنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984، ص58.

رسمي وغير قانوني وتتقاضى عليه أجر، أي أن المرأة في المدينة كانت تحقق أربحا مقارنة بالمرأة في الريف.[2]

ب)خلال الحرب (1954-1962):

في هذه المرحلة لعبت المرأة العديد من الأدوار في جميع الأرصدة الاجتماعية،[3] الاقتصادية وهي خروج المرأة من البيت من أجل العمل خاصة بعد خروج الرجل للكفاح المسلح كانت المرأة تقوم بأعمال جد شاقة قد تحقق حاجيات الأسرة وكذا مساعدة المجاهدين وتتمثل هذه الأعمال في طحن كل أنواع الحبوب بالطرق التقليدية ...إلخ.[4]

في هذه المرحلة لم تظهر المقاولاتية النسوية نظرا لظروف الاستعمار التي كانت لا تسمح بظهورها.

ج)بعد الاستقلال:

شهدت هذه المرحلة إقحام المرأة في عالم الشغل كمواطنة كاملة الحقوق بهدف بناء دولة جزائرية،[5] عصرية الا أن ظهورها كان محتشما نتيجة انتهاج النظام الاشتراكي الذي لم يعطي لها فرصة اظهار مبادرتها الفردية فالدولة كانت تتكفل بجميع الاعمال من استيراد وبيع...الخ. أي كانت هي التي تلعب دور المقاول.

---

[21] يحي بوعزيز، **المرأة الجزائرية و حركة الإصلاح النسوية العربية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2000، ص32.

[3] **التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور**، أعمال الملتقى الدولي في التاريخ، منشورات مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية ، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2001، ص220.

[4] سالم العسلي، **المجاهدة الجزائرية**، دار النفاس، 1984، ص83.

[5] شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009، ص3.

بعد صدور دستور الانفتاح سنة 1989 وانتهاج النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق) استطاعت المرأة الجزائرية أن تفرض نفسها كعضو فعال لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة واقتحامها لعالم الشغل بجميع أنواعه وتساهم في عملية التنمية وإنشاء مقاولات خاصة تساهم بها في توفير حاجيات أسرتها وخلق ثروة لتحقيق ربح إيجابي على مستوى الاقتصاد الوطني.[6]

2.واقع المقاولة النسوية في بعض البلدان العربية:

بالرغم من مشاركة المرأة العربية في سوق العمل إلا أنه تبقى حصة الرجال أصحاب العمل أكثر من ضعف النسبة عينها من النساء في الدول العربية حيث تبلغ نسبة الشركات التي تشارك بملكيتها النساء في هذه المنطقة 22.7% في حين أن نسبة الشركات التي تملكها النساء بالأغلبية لا تتجاوز 3.7% حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2015، ولا تزال حصة النساء صغيرة وتبلغ الحصة الأعلى في البحرين 28 % لكنها تبلغ أقل من 3% في المملكة العربية السعودية وسوريا و11% في عمان و17% في قطر، وتقدر نسبة المؤسسات التي تديرها النساء أقل من 40% حيث تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأدنى نسبة للنساء اللواتي يملكن أعمالا تجارية.

أ) الدول المغاربية:

[6]الزهورة عباوي، **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، سطيف، ص2.

1. المرأة المقاولة في الجزائر: حققت المرأة في الجزائر نسبة عالية في مجال مهن التمريض والطب والهندية والتدريس في مختلف أطواره وبعض المهن الإدارية، لكنها بقيت عن مجالات التصنيع وربوبية العمل أو لم تقتحم هذا المجال إلا مؤخرا وكان انضمامها لمجال الاعمال يمثل حالات فردية تعوزها الكفاءة الاحترافية، الشيء الذي جعل عدد النساء المقاولات في الجزائر لا يتجاوز 9500 امرأة مقاولة ومع ذلك استطاعت أن توفر 25000 منصب عمل في مجتمع عانى ولا يزال يعاني من البطالة، وقد تكتلت أغلب هذه السيدات في الجمعية والتي تعني المعرفة والرغبة في المبادرة و (SEVE)الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات، وقد تأسست هذه الجمعية سنة 1993 ومن أهدافها مساعدة النساء اللواتي يرغبن في تأسيس مؤسساتهن أو توسيع نشاطهن وتطوير قدراتهن مع التركيز كثيرا على تكوين العالم البشري من خلال ملتقيات دورية في الداخل والخارج والتكوين في مختلف الفروع الخاصة بتسيير المؤسسة لاسيما توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل تحسين المردودية والعمل وفق المعايير الدولية وإختراق أسواق جديدة.

كما تعمل هذه الجمعية على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات والتسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين من أجل تأصيل المقاولات النسوية ونقل الخبرات الذي يعد عاملا جد مهم في هذا القطاع مع العلم أن هذه الجمعية عضوة في الثلاثية وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وشريك في الغرفة التجارية

والاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي وكذا في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فهي لديها أهداف مستقبلية تعمل من اجل تحقيقها، أهمها جعل النساء في الجزائر مستعدات لموعد إزالة الحواجز الجمركية ليكون العمل عندها وفق المعايير الدولية لتتمكن من اختراق أسواق جديدة.

وتشير الاحصائيات الغير حكومية التي أعدتها لجان تابعة للمرصد الوطني للمرأة الجزائرية بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة الجزائرية الى وجود تسعة وعشرين الف سيدة أعمال تجارية تنشط في أعمال البناء والمقاولات، بينما تشتغل احدى عشرة الف منهن في قطاع الخدمات في الوقت الذي تدير فيه قرابة عشرة آلاف سيدة مشاريع في مجالات مختلفة بداية من قطاع الصيد البحري مرورا بدارة مشاريع بيتية ووصولا إلى المدارس الخاصة.[7]

المرأة المقاولة في المغرب: بالرغم من التحديات التي تواجهها النساء في المشاركة في النشاط الاقتصادي إلا أن المغرب سار حثيثا نحو تعزيز حضور المرأة في سوق العمل وولوجهن الى المقاولة، حيث يقارب عدد النساء اللاتي يملكن أو يسيرن شركة ما يقارب 9000 الى 10.000 أي ما يناهز 10% من مجموع المقاولات التي تشمل قطاع الخدمات 56%، التجارة 21%، الصناعة 23% وقطاع النسيج، وتعود الدوافع الرئيسية

[7] فتيحة حنيش، لطيفة قعيد، **المقاولة النسوية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة البديل الاقتصادي**، الجزائر، العدد الخامس، ص127...130.

لخلق المقاولة النسائية بالرغبة في الاستقلالية والمخاطرة وفي تطوير فكرة أو رؤية مهنية، وقد أطلقت المغرب برنامجا للمشاريع المدرة للدخل من اجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 700 مشروع استفادت منها حوالي 1400 امرأة، ويعتبر التمويل أهم العوائق التي تواجه المقاولة النسوية ذلك أن نسبة الشمول البنكي تقل عن 03% وتشكل فرقا يتعدى 52% مقارنة مع نسبة الرجال، حيث تعتمد 05% من المقاولات النسائية على التمويل الذاتي وثلث التمويل فقط يأتي من الموارد الخارجية.[8]

2. المرأة المقاولة في تونس: إن المحيط التونسي مناسب ومشجع للمقاولة النسوية لان البعض يرى بأن المرأة التونسية قد تجاوزت قضية المساواة بين الجنسين ويدللون على ذلك بالتوازن الكبير في قضية منح الصفقات لرجال الاعمال وسيدات الاعمال، كما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية والعائلية، وحسب ما تم ذكره في موضوع المرأة المقاولة في تونس يبدو بأنها استطاعت اقتحام أغلب القطاعات مثل الالكترونيك والكهرباء والتقنية والفندقة... أما أهم المشاكل التي تعاني منها المقاولة التونسية تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل البنكي وعدم الحصول على أسواق لصرف السلع كما تشتكي من قلة استعمال التقنيات المعلوماتية

[8] أسماء بودونات، فاطمة لعلمي، منصورية زعفران، **دور المقاولة النسوية في تطوير وتنويع الاقتصاد المحلي**–إشارة لتجربة بعض الدول العربية–، ص4...6.

الحديثة في عملية التسيير المقاولاتي لارتفاع تكاليفها، وهي تقريبا نفس المشاكل التي تعاني منها أغلب النساء المقاولات في الدول المغاربية.

ب) دول المشرق:

1. المرأة المقاولة في المملكة العربية السعودية: يوجد بالسعودية أكثر من 300 سيدة أعمال في مختلف مناطق المملكة، ويوجد 43 ألف سجل تجاري للسعوديات صاحبات

المشاريع على مستوى المملكة العربية السعودية ككل، وعن المشاكل التي تعرضن لها فهي على العموم مشاكل اجتماعية، إذ تعاني المرأة المقاولة في السعودية من النظرة الذكورية القاصرة تجاه المرأة الناتجة عن التربية وبعض الموروثات الاجتماعية الخاطئة، أما من ناحية الإمكانيات المادية فهي متوفرة على المستوى الشخصي أكثر من الحكومي، لأن البنوك تعسر عمليات القروض بالنسبة لنساء الأعمال، كونها لم تهضم بعد قرار إنهاء الوكيل في المعاملات والتعاقد، السبب الذي يجعلهن يعانين من البيروقراطية الإدارية.

أما الخبرة في مجال الاعمال فهي ضعيفة ذا لهذا يلاحظ ان النساء المقاولات في السعودية تركزن على مشاريع متكررة بعيدة عن التجديد والابداع، فأغلب مشاريعهم عبارة عن بيع وشراء الملابس ومستحضرات التجميل والاكسسوارات... وهذا يعود الى عدم الاستفادة من ذوات الخبرة في المجتمعات الأخرى.

2. المرأة المقاولة في الأردن: استطاعت المرأة الأردنية تحقيق تقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويود الفضل في ذلك إلى إسهامات القطاعات الحكومية بإصدار التشريعات ووضع السياسات وبرامج تفعيل دور المرأة المقاولة الأردنية وتمكينها من إنجاز أعمال تفوق الاعمال التقليدية التي تحصر النساء في قطاعات محددة، حيث استجابت المرأة الأردنية للمشاركة الاقتصادية وتوجهت الى الاعمال الحرة والمشاريع الصغيرة كمالكة ومسيرة تطمح الى تحقيق مكانة في مجتمعها واستقلالية دخل يلبي احتياجاتها المتزايدة، إذ يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات التي تستقطب صاحبات الأعمال الأردنيات، حيث استطاعت المرأة الأردنية أن تقتحم هذا القطاع كمقاولة متميزة في صناعة الألبسة والاثاث والتطريز، والصناعة الغذائية والتجميلية وغيرها.

3. المرأة المقاولة في مصر: يوجد في مصر ما يزيد عن 350جمعية لسيدات الاعمال المصريات وتسيطر هذه الفئة على 40% من قوة العمل المصرية، وقد تم اعتماد مصر رسميا بالاتحاد الدولي للسيدات صاحبات المؤسسات والذي يضم 52 دولة ومقره فرنسا، ومن بين الدول العربية المنضمة إليه تونس وموريتانيا، وتعتمد المرأة المقاولة في مصر على المصادر الذاتية أو الغير رسمية مثل الميراث وبيع الأصول (الأراضي والعقارات والذهب) أو الاعتماد على مدخرات خاصة سابقة أو مدخرات الزوج، ويعود السبب إلى عدم إتاحة الفرصة أمام المرأة المصرية للحصول على

قروض كبيرة من مؤسسات التمويل الرسمية، التي تحجم عن إقراض السيدات في الوقت الذي تقوم فيه بإقراض الرجال، هذا ما يجعل المرأة المقاولة في مصر أكثر ضعفا مقارنة بنظيراتها في العالم، مع هذا قامت سيدات أعمال مصرية بإنشاء مركز لتدريب الفتيات لتأهيلهن كسيدات أعمال قادرات على المنافسة، وتقول فاطمة أبو العز رئيسة جمعية سيدات أعمال مصر أن النساء المقاولات في مصر لسن أقل كفاءة من الرجال، إلا أن النظرة الدونية للمرأة والتشبث بالعادات البعيدة عن ثقافتنا جعلت من المرأة مواطن درجة ثانية وبالتالي فالمرأة المقاولة في مصر غاليا ما تقتحم هذا الميدان بسبب البطالة والفقر وحب جمع المال، أما اللواتي يبحثن عن المكانة الاجتماعية فهم أقلية ينتمون إلى العائلات الثرية.[9]

4. المرأة المقاولة في البحرين: نتيجة لإصلاح سوق العمل وتغير نظرة المجتمع وتقبله دخول المرأة بمجال العمل والاستثمار توسع حضور المرأة في النشاط الاقتصادي، حيث كشفت الاحصائيات التي قامت بها وزارة التجارة والصناعة عن حضور المرأة كسيدة أعمال اذ بلغت نسبة مشاركتها عام 2001 24.3% وقد ارتفعت الى 37% سنة 2008.

وقد تفاوتت نسبة حضور المرأة البحيرينية بالرغم من الصعوبات التي تواجهها للدخول الى قطاع الاعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على رخصة ترخيص وكذلك التمويل إلا أنها استطاعت الدخول في عدة مجالات اقتصادية حيث حسب

[9] فتيحة حنيش، لطيفة قعيد، **المرجع السابق**، ص126 و127.

الاحصائيات المسجلة سنة 2006 فقد بلغت حصة النساء في السجلات التجارية لقطاع المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية 9433 سجلا، يليه قطاع الصناعة التحويلية بحوالي 4632 سجلا، وقطاع الفنادق والمطاعم بـ2071 سجلا، ثم قطاع أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية بـ2012 سجلا، وتبلغ نسبة رئيسات مجلس الإدارة في القطاع الخاص 6.7% للإناث مقابل 93.3% للذكور.

كما اهتمت البرحين بوضع تشريعات محفزة على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وهذا في إطار المساواة التي تراعي قوعد العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان، حيث اقر الدستور حق العمل والمشاركة في كل الأنشطة الاقتصادية كعاملين أو أصحاب اعمال لجميع المواطنين سواء رجال أو نساء.

5. المرأة المقاولة في الإمارات: وفق التقرير الصادر عن التسجيل والترخيص التجاري تم تسجيل ما يقارب 55855 سيدة سجلت اعمالا تجارية في دبي خلال النصف الثاني من سنة 2016، حيث تتركز الاعمال التجارية النسائية على الأنشطة الشخصية والموجهة للاستهلاك مثل تجارة الملابس، العطور، الحلي والحقائب، بالإضافة الى مشاغل الخياطة وتجارة التحف وغيرها، وقد أكدت الدراسة على ان عدد السيدات ممن يمتلكن رخصا تجارية فعالة بشكل فردي أو كأحد الشركاء 447266 سيدة، أي 11.3% من اجمالي أصحاب الرخص والبالغ عددهم 3949500 مستثمر.

3. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:

إنشاء المقاولة مؤداه تحقيق عدة أهداف اقتصادية التي يمتد أثرها إلى الحياة الاجتماعية، ونذكر منها:

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي.
- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة.
- المساهمة في نمو الاقتصاد إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد والتي قد لا تستطيع المؤسسات الكبيرة مجاراتها.
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي يتيح لها ولوج عدة مجالات وأنشطة.
- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد المقاولات فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولات عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرا على التواجد في بيئات وأجواء مختلفة.

- المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.[10]

[10] أسماء بودونات، فاطمة لعلمي، منصورية زعفران، **المرجع السابق**، ص6.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل السابق تطرقنا الى دراسة تطور الفعل المقاولاتي للمرأة الجزائرية بصفة خاصة والنساء العربية بصفة عامة حيث درسنا العديد من النماذج حول المرأة المقاولة وكيفية تطورها عبر الزمن كذلك تعرفنا على أهمية وأهداف المرأة المقاولة ومدى مساهمتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي

تمهيد:

تعتبر المرأة المقاولة محورا مهما في الاقتصاد والمجتمع، إلا أنها تواجه تحديات اجتماعية متعددة تعيق تقدمها ونجاحها في مجال ريادة الأعمال، حيث يشكل التمييز الجنسي وقلة الدعم الاجتماعي والتحيز الثقافي عوائق تعسر تحقيق طموحاتها وتحد من استفادتها من الفرص الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل سنستكشف أبرز التحديات الاجتماعية والمعيقات التي تواجه المرأة المقاولة وتؤثر على مسارها في عالم إدارة الأعمال، كما أننا سنتعرف على أهم وأبرز أليات دعم النشاط المقاولاتي في الجزائر.

1. التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة:

تطمح المرأة المقاولة الى أن تتبوأ موقعا رياديا كعنصر فاعل في المجتمع، كون المقاولاتية أحد الخيارات التي تساهم في تمكين المرأة اقتصاديا من خلال المشاركة التنموية لها، خاصة في ظل مساعي الدولة التي بادرت بها للتكفل بالمقاولة النسوية، غير أن خصوصية المرأة المقاولة المرتبطة بكونها أنثى تخلق أمامها تحديات و معوقات و تحديات لها تأثير كبير على المجهودات المبذولة من طرف المرأة الريادية، حيث تؤدي هذه التحديات الى عرقلة عملها و الحد من نسبة مشاركتها الفعلية في النشاط الاقتصادي و من أبرز هذه التحديات نجد ما يلي:

- العادات والتقاليد ونظرة المجتمع لعمل المرأة في القطاع الخاص أو الاستثمار ومقاومة التغيير.
- الخوف من الفشل والخسارة وعدم الثقة بالنفس من أهم تحديات النساء العاملات خاصة لطبيعة المرأة التي تتسم بعدم المجازفة ولقلة خبرتهن العلمية والاستثمارية.
- قلة الخبرة لدى المرأة العاملة في كيفية إدارة أعمالها واستخدام الأساليب العلمية والتقنية في إدارة المشاريع وعدم معرفتها واطلاعها على حقوقها وكل ما يخص عمل المرأة في القطاع الخاص.
- إن الدخول في مشروع خاص يفرض على سيدة الأعمال تحديات التوازن بين متطلبات إنشاء وإنجاح المشروع وبين حياتها الشخصية والعائلية والاجتماعية.

- قلة الوعي العام بأهمية ريادة الأعمال للمرأة وبما توفره لها من دخل وفرص وظيفية. إضافة الى ذلك هناك ثقة ضعيفة متحيزة في قدرات المرأة على إنشاء وإدارة أعمال ناجحة وفي تسديد القروض، فالريادة للمرأة ومشاركتها في الاقتصاد محدودة نسبيا بسب الحواجز المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

كذلك الأمر بالنسبة لعدم تقبل المجتمع لممارسة المرأة لبعض المهن و الوظائف، نقص الإلمام بالبيئة المنافسة و صعوبة السفر و المشاركة في الندوات،عدم قدرت المرأة على تحمل تبعات بعض الأعمال و المهن الناتجة عن ظروف أسرية و اجتماعية خاصة و أن العمل في المجال المقاولاتي يتطلب حضورا و متابعة دائمين من صاحب المشروع و تخصيص الكثير من الوقت لذلك، الى غير ذلك من العراقيل و الضغوطات التي تعرفها المقاولة النسوية و التي ينبغي تجاوزها من قبل المرأة و كذلك السعي لتبني إستراتيجية واضحة إزاء ذلك كبرمجة أيام تحسيسية بضرورة مشاركة المرأة في العمل التنموي و النشاط الاقتصادي أو عقد ندوات في هذا الشأن للخروج بتوصيات. مثل ما حدث في الدورة الخامسة لمنظمة المرأة العربية المنعقد بالجزائر حول المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي قيادة وتنمية.[1]

ومن بين أهم التوصيات التي إقترحها المؤتمر مايلي:

[1] المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، **المقاولة و ريادة الأعمال النسائية في العالم العربي "قيادة و تنمية"**، الدورة الخامسة لمنظمة المرأة العربية، المنعقد بالجزائر، أيام (25،26،27،فيفري2013)، ص2.

- ضرورة نقل الصورة الإيجابية عن المرأة في مجال المقاولة الى الشعوب غير العربية للمساهمة في تغيير النظرة النمطية عنها وذلك من خلال ترجمة تجارب نجاح رائدات الأعمال وتعميمها بمختلف الوسائل.
- وفيما يخص التكوين أوصى المؤتمر بأهمية ادخال مفاهيم ريادة المقاولة في البرامج والمقررات الجامعية، وربط الطالبات بها من خلال التدريب الميداني في المؤسسات الرائدة. وكذا تعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة للترويج للمشاريع النسائية.
- كما دعا الى تشجيع النساء على الارتباط بالتكنولوجيا الجديدة لتخفيف من حدة الفجوة الرقمية ومحو الأمية الالكترونية لدى المرأة باعتبار ان لذلك علاقة بتطور المقاولة النسوية.

2. معيقات المقاولاتية النسوية:

بالرغم من أهمية دور المرأة المقاولاتية إلا ان معظم الدراسات والاحصائيات تؤكد ضعف نسب الانشاء من طرف النساء وذلك يرجع لعوامل عديدة منها ما هو على المستوى الشخصي ومنها ما هو على المستوى العام، ومن خلال هذا العنصر سنحاول حصر أهم العوامل التي تؤثر سلبا على دورها المقاولاتي، وسنحاول الاخذ بنفس التقسيم الذي أخذت به منظمة التعاون والنمو الاقتصادي التي قسمت العوائق الى ثلاثة مجموعات حسب تدرجها وفق المسار المقاولاتي، فهي عوائق عامة تواجه النساء عند إنشاء المؤسسة (معرفة الفرص

وإرادة إنشاء المشروع)، وعوائق خاصة بالمؤسسات الحديثة (تجميع المعلومات الكافية، الموارد المالية والتسييرية لإنشاء مؤسسة)، والعوائق الخاصة بتسيير مؤسسة صغيرة، وتطويرها وتوسيع المؤسسة.

أ) **العوائق العامة:** وهي العوائق التي يمكن أن تؤثر على قرار المرأة في إنشاء مشروعها الخاص، وتتوزع على التالي:

- العوائق الاقتصادية: ونلخصها فيما يلي:

- غياب الموارد المالية، كما هو معلوم فإن أي شخص يريد إنشاء مشروع فيجب أن يمتلك السيولة اللازمة لذلك، وقد تعيق الواجبات الاسرية المرأة عن ممارسة عمل دائم لتأمين رأس المال اللازم لتغيير مسارها المهني، وبما أن قيمة الأموال المستغلة للانطلاق المقاولاتي هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، فكلما كانت الأموال المستعملة قليلة أدى ذلك لاستغلال فرص أقل جاذبية، وفي جال استغلال فرص تتطلب أموال أكبر فإن ذلك يؤدي بالضرورة الى إيجاد تمويل خارجي والذي تُعلم صعوبة توفير شروط الحصول عليه في ظل غياب الضمانات.
- نقص الخبرة، فحسب نظرية رأس المال البشري فإنه كلما كان هذا الأخير يتكون من أفراد ذوي خبرة سابقة ثرية محصلة من خلال الدراسات العلمية

والحياة العملية كلما تم اكتشاف واستغلال الفرص الاقتصادية بشكل أعلى مردودية.

- العوامل الثقافية: ونلخصها فيما يلي:

- تعدد الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها المرأة، فلا تبقي المهام الأكثر استعجالية والتي تقوم بها المرأة وقتا أو جهدا لديها لتطوير قدراتها المقاولاتية، أو تطوير مشروعها ان كان مؤسسا من قبل، فالتوفيق بين مختلف أدوارها وعدم توفر الدعم الذي يخفف من عبء هذه المسؤوليات يمثل عائقا كبيرا لتطور المقاولة النسوية وبالتالي فأهم عامل مؤثر بالنسبة للمرأة هو الوقت المحدود، حيث يؤثر على تمكنها من المشاركة في دورات تكوينية، التنقل للتفاوض مع البنوك والزبائن والموردين والمصادر الأخرى.
- السلوكيات المقولبة التي تسود بعض المجتمعات دون الأخرى لها أثر كبير على تصرف المرأة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، فقد أثبتت بعض الدراسات أن المرأة في بعض المناطق الريفية لا تلقى تشجيعا لممارسة الاعمال التي تتطلب التنقل الدائم وكثرة التعامل مع أطراف خارجية وتراها مناسبة للرجال أكثر.
- غياب النموذج المقاولاتي النسوي القدوة، حيث وجدت الدراسات وجود رابط قوي بين بروز امرأة مقاولة في محيط معين وظهور مقاولات أخريات يحذون

حذوها، حيث يتأثر الافراد في طموحاتهم واختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم، وفي نفس السياق وجد أن التأثير يكون بشكل أكبر في حالة وجود تشابه بين المقاول النموذج والفرد المقلد له، لذا يعتبر وجود والدين في مجال المقاولة أكثر تأثيرا ودفعا على الأبناء، وبما أن دخول النساء لمجال المقاولة لم يحدث منذ فترة طويلة، لذا فنادرا ما نجد نموذج لمقاولات من الاجل للاقتداء بهن، وهذا من شأنه التأثر سلبا على رغبات النساء وتوجهاتهم لاختيار الدخول في المقاولة.

- الاستعدادات الشخصية وخاصة ما يرتبط منها بالثقة اللازمة والقدرة على التأقلم والتجديد، حب المخاطرة، مهارات التعامل مع احتياجات الزبائن وتلبيتها، اقتناص الفرص وغيرها الكثير من الاستعدادات التي يشكل غيابها لدى بعض النساء عائقا يحول دون دخولهن مجال المقاولة.

- العوامل التأسيسية: وهي:

- آليات الدعم والمساندة، وهنا نتحدث عن توفر أو غيبا خدمات الدعم لإنشاء المؤسسات الاقتصادية، وخاصة الخدمات التي تُعنى باحتياجات المرأة وتكون مصممة وفق خصوصيتها، فتراعي مواردها الزمنية (ضيق الوقت المتوفر) ومستواها التكويني، أذن فالبرامج الحكومية وغير الحكومية

الموجهة لدعم إنشاء المؤسسات من طرف النساء خصوصا تؤثر وبشكل كبير على توجه النساء نحو المقاولة.

- العوامل السياسية، وهنا نتحدث عن دور ومجهودات الدولة فيما يخص الترقية النسوية والعدل بين الجنسين بالإضافة الى رصد برامج خاصة تشجع المرأة على الدخول في مجال المقاولة.

ب) العوائق الخاصة بإنشاء مؤسسة:

وهنا يتعلق الامر بالتمويل الخارجي، فعادة ما تمتلك النساء أصولا مالية أق مقارنة مع الرجال، مما يلزمهن ضرورة إيجاد موارد إضافية حتى وإن تعلق الامر بمشاريع لا تتطلب رأس مال كبير، وهنا تبرز إشكالية التفريق في المعاملة بين ما بين الافراد على مستوى البنوك والمؤسسات المالية بسبب جنس طالب القرض بالرغم من عدم الإقرار بهذا التصرف وتبريره بأن المرأة لا تمتلك الضمانات الكافية التي تشجع على منحها التمويل اللازم غالبا، وأحيانا يعزون السبب الى استثمار المرأة القرض في مجالات غير مألوفة بالنسبة للبنوك، ناهيك عن الصعوبات المتعلقة بإيجاد التمويل من خلال شبكة علاقاتها الشخصية.

وبالرغم من بروز بعض الحلول في بعض البلدان، مثل القرض المصغر الذي أنشأت فكرته من أجل تخفيف جزء كبير من الفقر بدعم الافراد أصحاب المشاريع الذين لم ينجحوا في الاستفادة من القروض البنكية، ورغم فكرته إلا أن نجاعته لم تثبت في بعض

الحالات اين يكون النشاط الاقتصادي مقاما في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو المناطق الريفية، أو المناطق التي تتميز مداخيلها بالموسمية.

ج) العوائق الخاصة بتسيير مؤسسة صغيرة وتطويرها:

كما سبق الإشارة فالنساء اقل اقتناصا للفرص نسبة للرجال، وهذا راجع لعدة عوامل، لكن السؤال المطروح هو مالذي يحدث للنساء اللاتي يتخطين كل هذه الصعاب ويصلن الى تأسيس مؤسساتهن الخاصة؟ فكما اثبتت الدراسات فإن الاختلافات بين الجنسين تمتد للدخول التي يحققها الطرفان، حيث تحصل النساء مداخيل أقل من الرجال، ويرجع ذلك الى عوامل عدة كالأحكام المسبقة اللاتي تواجهها النساء من طرف العملاء أو الموردين وتؤثر على تعاملهن مع النساء المقاولات، وأيضا صعوبة التوفيق بين العمل المقاولاتي والمسؤوليات العائلية، وحتى في المؤسسات التي يمتلكها الزوجان غالبا ما تسند للمرأة الأدوار الثانوية.

ثم إن أهم مشكل يواجه سيدات الاعمال هو عدم القدرة على توليد النمو لمؤسساتهن خاصة في رقم الاعمال، ويمكن أن يكون نقص التحفيز هو أحد الأسباب مع ثقل الواجبات العائلية التي غالبا ما تعيقهن لمتابعة استثمارهن وتطوير مؤسساتهن، فمنذ الانطلاقة فإن نقص التمويل قادهن الى استغلال فرص أقل جاذبية ما يؤثر فيمل بعد على النمو المستقبلي للمؤسسة، فعادة فإن المؤسسات التي تنطلق بموارد أكبر هي التي يكون لها حظوظ أكثر في النجاح سواء أكان هذا من حيث استغلال الفرص الاحسن، او

اختراق السوق الذي يحتاج موارد مالية للحصول على عدد اكبر من العملاء، وبالرغم مما سبق إلا أن بعض النساء مالكات المؤسسات استطعن مقاومتها وحققن النمو لمؤسساتهن، واستطعن بذلك جذب الممولين وزيادة الاهتمام بهن.

ولا تسلم النساء اللواتي ترثن المؤسسات العائلية من عوائق تخص وضعهن هن أيضا على غرار النساء الأخريات، ومنها عدم الاعتراف بشرعية المرأة كخليفة قائدة لأحد والديها أو كليهما، وفي بعض الحالات ترفض النساء لإرادتهن تولي هذه المسؤولية عندما يرين أن هذا المنصب يحول دون قيامهن السليم بمسؤولياتهن الاسرية أو أن المنصب سيضيق آفاقها المستقبلية في المجال الذي اختارته بنفسها، كما أن الوريثة تجد نفسها محط مقارنة ومراقبة دائمة وتصيد للأخطاء.[2]

3. أليات دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر:

أ) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

- تعريف الوكالة:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996، بموجب مكلفة بتشجيع و دعم المرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه

[2] سلامي منيرة، **المرجع السابق**، ص99الى ص 105.

للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 19 الى 35 سنة والحامل لأفكار ومشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات (ANSEJ 2016).

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بمقتضى القانون المؤرخ 96/296 في ربيع الأول عام 1417هـ الموافق ل 08 سبتمبر 1996م و المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1914هو الموافق ل 13 يونيو 1998م، طبقا لهذا المرسوم تنشأ هيئة ذات طابع خاص بما تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- إصلاحات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

صدر في العدد الأخير (70) من الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي يقضي بتغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وإعادة تنظيمها. أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:

- تغيير إسم الوكالة حيث ستحمل تسمية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (ANADE) وهذا وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 20_329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 و الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96_296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية الوكالة لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها.

- إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع.
- تشجيع باستحداث وتطوير الأنظمة البيئية على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي والوطني.
- عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، الى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- عصرنة و رقمنة أليات إدارة و تسيير الوكالة و جهاز استحداث المؤسسات المصغرة، و تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية و الشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم و ترقية المقاولاتية و المؤسسة المصغرة كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.
- أشكال التمويل المقترحة:

يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا القطاع على صيغتين أو شكلين أساسين بشرط أن لا يتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في جهاز ANSEJ و تتمثل فيما يلي:

1. التمويل الثنائي: وهي تركيبة مالية يساهم فيها ثلاث طرفين هما صاحب المشروع بمساهمة شخصية والوكالة ANSEJ.
2. التمويل الثلاثي: وهي تركيبة مالية يساهم فيها ثلاث أطراف صاحب المشروع بمساهمة خاصة، الوكالة ANSEJ والمؤسسات المصرفية العمومية بقرض للمدى المتوسط.

تحدد مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددها القانون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 103/11 لا سيما المادة الثالثة التي تنص على أن يتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار المراد احداثه أو توسيعه، والمادة الرابعة التي تنص على أن يتراوح مبلغ القروض غير المكافأة بدون فائدة، حسب كلفة الاستثمار لإحداث أو توسيع الأنشطة.

ب) الوكالة الوطنية لدعم و تطوير المقاولاتية ANADE (الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ سابقا) في دعم و تمويل حاملي المشاريع الشباب:

- تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية:

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم و تشيل الشاب سنة 1996،وهي هيئة عمومية ذات طاع خاص تحمل صفة الشخص المعنوي و تتمتع بالاستقلالية المالية. تابعة لوزارة المؤسسات المصغرة، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

ترافق الوكالة حاملي المشاريع لإنشاء أو توسعة المؤسسات المصغرة ذات طابع صناعي أو خدماتي. واعتمدت الوكالة طريقة تنظيم مناسبة لمهمتها في دعم قادة المشاريع الشباب فيما يتعلق ببيئتهم الاقتصادية والاجتماعية.

حيث أنها ترتكز في تنظيمها على دعم وتعزيز المبادرات المحلية، على المستوى الوطني. يتم تنفيذ النظام من خلال 51 فرعا متوزعة على مستوى كل ولاية، وتوجد أيضا مرفقات ملحقة بالنسبة للولايات الكبرى. تلتزم الإدارة العامة بتطوير الأنشطة في مجال الدم والتدريب لصالح حملة المشاريع.

- أهداف ومهام الوكالة:

- **الأهداف:**

- تشجيع إنشاء وتوسيع نشاط السلع والخدمات من قبل المقاولين.
- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير لتعزيز المقاولاتية.

- **المهام:**

- تقديم الدعم والمشورة ومرافقة المقاولين الشباب في إنشاء الأنشطة الاقتصادية.
- تزويد المقاولين الشباب بكافة المعلومات الاقتصادية والفنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.

- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك، الضرائب، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغير الاجراء...إلخ)
- تطوير شراكة القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار.
- توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة لصالح المقاولين الشباب.
- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى خلق وتوسيع النشاط.

- التوجهات الرئيسية للآلية من حيث التمويل:

- توجيه النظام نحو الأنشطة التي تخلق الثروة والوظائف من أجل المساعدة في الحد من البطالة وتقليل الفقر والمشاركة في التنمية المحلية وخفض فاتورة الاستيراد.
- الحد من التفاوة الاجتماعي.
- تنويع أنشطة حاملي المشاريع بما يتماشى مع الأولويات المعتمدة في البرنامج الحكومي لتنمية القطاعات (الصناعة، الزراعة، البيئة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة...إلخ)

- التشجيع على إنشاء مشاريع مبتكرة وذات جودة عالية ذات قيمة مضافة عالية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة) من خلال إعطاء الأولوية للشباب الخريجين من التدريب المهني الجامعات.
- تنظيم الأنشطة حسب الاحتياجات الاقتصادية المحلية والدولية.
- دعم المقاولين فما بعد الانشاء (النظام العام، توقيع اتفاقيات الشراكة...إلخ.)

- شروط التأهيل:

- أن يتراوح سن الشاب ما بين 19 و 35 سنة، في الحالات الاستثنائية و عدما يوفر الاستثمار 3 مناصب عمل دائمة على الأقل، يمكن رفع سن المقاولة المحدثة الى 40 سنة كحد أقصى، يمكن لحاملي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 سنة التوجه الى وكالة CNAC التي تعني بتمويل حاملي المشاريع الين تتراوح أعمارهم بين 35و55سنة.
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها.

- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية على شكل أموال خاصة.
- ألا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم استمارة التسجيل للاستفادة من الاعانة.
- أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب للعمل.
- ألا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الاعانة، ما عدا في حالة ما إذا تعلق الامر بتحسين مستوى نشاطه.
- ألا يكون قد استفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

- المبلغ الأقصى للاستثمار:

يحدد المبلغ الأقصى للاستثمار بعشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000) سواء في مرحلة الانشاء أو التوسعة. القروض الغير مكافأة والمكملة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى للاستثمار.

نشير أنه تدخل ضمن كلفة الاستثمار كل من كلفة شراء الألة+ قيمة تأمينات المشروع+ رأس مال العامل الذي لا يمكن أن تتجاوز قيمته 10% من كلفة شراء الاستثمار

ج) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

- التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية سلطة وزير التضامن والاسرة والمجتمع الوطني. أنشئت بموجب المرسوم 14.04 المؤرخ في 22 جانفي 2004. غير أن عملها لم ينطلق فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار، وتعمل الوكالة على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة أو تساهم مع البنوك في تمويل مشاريع تتطلب تمويلات أكبر.

- مهامها:

تتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة.
- تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل.

- النشاطات الاقتصادية المسموح بها للاستفادة من تمويل الوكالة:

- الفلاحة: تربية المواشي، إنتاج الخضر والفواكه، غرس الأشجار، زراعة الحبوب...إلخ.
- الصناعات الصغيرة: حرف الماكثات بالبيت، العجائن، الحلويات، مطاعم الاكل السريع، كل الصناعات التي يستخدم فيها الآلات الصغيرة.

- أشغال البناء: البناء، الدهان، مقاولة البناء، الترصيص، أعمال الكهرباء.
- الخدمات: الحلاقة، الصيانة بأنواعها، الطب، الهندسة المعمارية، حاملي الشهادات لجامعية.
- الصناعات التقليدية: صناعة الزرابي، النجارة، التلحيم.
- التجارة: تأمين فتح المحل وبيع المواد المختلفة (يستفيد من التمويل الثلاثي فقط).

- أنواع التمويل المصغر المقدم من طرف الوكالة (القرض المصغر):

أ) القرض الثنائي: هو عقد ثنائي بين الوكالة والمستفيد بحيث تقدم الوكالة القرض مباشرة لشراء المواد الأولية فقط، وتتراوح قيمة القرض 250000 دج، ومن شروط الحصول على هذا القرض ما يلي:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك مداخيل أو مداخيل غير ثابتة.

- عدم الانتساب للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS.
- عدم الانتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء CASNOS.
- عدم الاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.
- عدم الاستفادة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- عدم وجود ديون سابقة ANGEM.
- يمكن الاستفادة من تمويل لا يتعدى 40000 دج في حالة لانتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS، مع استيفاء الشروط السابقة.

ب)القرض الثلاثي: هو عقد ثلاثي بين الوكالة والمستفيد وبدخول طرف ثالث هو البنك، حيث يقدم لتمويل إنشاء مشاريع وخلق نشاط اقتصادي تصل تكلفته الى 1000000 دج، يتضمن شراء عتاد والمواد الأولية، تهيئة المحل وتأمين العتاد.

وتتمثل شروط الحصول على هذا القرض في توفر جميع الشروط المفروضة للحصول على التمويل الثنائي بالإضافة الى شرط القدرة على دفع مساهمة شخصية تقدر ب1%.[3]

[3]بودالي مخطار، **تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر**، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، 2022، ص167...260.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الذي تطرقنا الى دراسته نستنتج أن المرأة المقاولة تواجه العديد من التحديات سواء فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي أو حتى الاقتصادي إلا أن الدولة الجزائرية سعت الى إعطاء كل الضمانات لها من خلال برامج داعمة ومشجعة لها لمزاولة مشروعها.

وذلك لكي تزيل جميع العوائق والتحديات من أمامها كي تستطيع المرأة المقاولة النجاح والاستثمار في مشروعها وتطوير حياتها الاجتماعية والاقتصادية.

تمهيد:

إن الدراسة الاجتماعية لا تكون عملية الا بمجرد المعلومات النظرية حول الموضوع و التي تم جمعها من الكتب و المجلات و المقالات بل بإتباع الخطوات العلمية التي تعطي للبحث أهمية كبيرة من أجل أن تكون نتائج الدراسة دقيقة و صحيحة، حيث تظهر فيه الشخصية العلمية للباحث من خلال اختيار الإجراءات المناسبة للبحث، حيث سيتم في هذا الفصل عرض الإجراءات المنهجية المتبعة من خلال عرض منهج الدراسة و أدوات جمع البيانات و عينة الدراسة كم سيتم التطرق الى عرض المجال الزماني و المكاني للبحث.

1. الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة هامة في البحوث العلمية، فهي صورة مصغرة للبحث، كما أنها تهدف إلى جمع معلومات حول الموضوع المراد دراسته.

فالنسبة لهذه الدراسة فقد أجريت الدراسة الاستطلاعية في شهري أفريل وماي سنة 2024، بعد التعرف على مجموعة من المقاولات من مناطق مختلفة من دائرة تيزي وزو، وذلك بهدف تكوين لمحة عن النشاطات المقاولاتية الممارسة من قبلهن بين بيئتي الريف والمدينة، لتحديد مدى توفر شروط إجراء هذه الدراسة ميدانيا، وقد قمنا بتطبيق الاستمارة في هذه المرحلة على عينة متكونة من ستة نساء مقاولات، النصف الأول من العينة من المدينة والنصف الثاني من الريف، حيث طلب منهن الإجابة عن بنود الاستمارة لاختبار وضوح بناء الأسئلة وخلوها من الغموض أو التكرار، وبالتالي التحقق من صلاحية الأداة التي تم بناؤها وتمكنها من تحقيق أهداف الدراسة.

ويمكن تخليص الأهداف السابقة للدراسة الاستطلاعية فيما يلي:

- التحقق من صلاحية الاستمارة.
- التعرف على مجتمع البحث.
- الاطلاع على ظروف الدراسة الأساسية للتغلب على العراقيل المحتمل مواجهتها أثناء إجراء الدراسة الميدانية.

2. منهج الدراسة:

تعددت المناهج العلمية تباعا لتعدد مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك من أجل الوصول إلى حقائق بطريقة علمية دقيقة، وموضوع الدراسة هو الذي يفرض على الباحث الطريق والمنهج الذي يسلكه لمعالجة إشكالية على ارض الواقع.

والمقصود بمناهج البحث العلمي تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي تم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع الدراسة من قبل الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، وبناء عليه يمكن القول بأن المناهج التي تصلح للبحث عن حقيقة ظاهرة معينة تختلف باختلاف الموضوعات المطلوب بحثها من قبل الباحثين والذين يمكن أن يتبعوا مناهج علمية مختلفة، وبشكل عام يمكن تعريف المنهج العلمي بأنه "**عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك**"،[1] وبما أن الدراسة الحالية تهدف إلى تشخيص التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المرأة المقاولة، ومن ثم مقارنتها بين الريف والمدينة لاستخلاص أوجه الاختلاف والتشابه بينهما، ومن ثم الخروج بتوصيات هادفة لترقية ممارسة المقاولاتية النسوية وتعزيز دوريها الاقتصادي والاجتماعي بتذليل الصعوبات وتقليص الفروق بين البيئتين محل الدراسة، فإن أنسب منهج لتحقيق ما سبق هو المنهج

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، دار وائل للشر، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص35.

الوصفي التحليلي المقارن، حيث يعرف بأنه "**المنهج الذي يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي**"[2] ثم يعمد إلى تحليلها ومقارنتها كخطوة ضرورية للوصول الى إجابة عن الإشكالية المطروحة سالفا.

3. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة أو البحث في جميع مفردات الظاهرة التي يتم اخضاعها للدراسة، وعلى ذلك فإن مجتمع الدراسة الحالي يتوسع ليشمل النساء المقاولات في دائرة تيزي وزو، والتي تهدف الدراسة الى تشخيص التحديات التي تواجهنها كخطوة تمهيدية لإجراء مقارنة بين النتائج المتحصل عليها بين بيئتي الريف والمدينة، وفي إطار إجراءات الدراسة الميدانية فإنه يتعذر علينا تعريف مجتمع البحث الحالي كون الباحثة لم تقع على احصائيات رسمية لعدد النساء اللاتي تمارسن نشاطا مقاولاتيا في دائرة تيزي وزو.

4. عينة الدراسة:

يجب على الباحث أن يقوم باختيار عينة الدراسة بدقة كبيرة، وذلك لكي تكون قادرة على تقديم المعلومات المطلوبة حول موضوع مشكلة الدراسة بحيث تساعد على اختبار الفرضيات والتوصل الى حل للإشكالية المطروحة للبحث، وبما أنه قد سبق لنا وأشرنا الى تعذر تقديم تعريف محدد لمجتمع البحث المتكون من جميع النساء المقاولات في دائرة تيزي وزو، مما

[2] ماثيو جيدير، تر مليكة أبيض، **منهجية البحث العلمي في رسائل الماجيستير والدكتوراه**، 1998، ص100.

يعني عدم وجود مرجعية تعود اليها الباحثة لاختيار العينة، فقد تم الاعتماد على عينة الكرة الثلجية لحل هذا المشكل وتوفير العينات اللازمة لإجراء الدراسة، وتعرف عينة الكرة الثلجية أو كما تسمى في بعض المصادر "عينة الإحالة التسلسلية" بأنها تقنية غير احتمالية تعتمد لسحب عينات ذات سمات من الصعب العثور عليها، حيث تقدم العينة المحال اليها في كل مرة ترشيحا للعينة الموالية المطلوبة حتى إتمام الدراسة.

ويبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة على بيئة الريف والمدينة:

الجدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة على الريف والمدينة.

النساء المقاولات	الريف	المدينة	المجموع
	17	22	39

يتبين من الجدول أعلاه أن العينة تحتوي على 39 امرأة مقاولة، تتوزعن على الريف والمدينة بحيث 17 امرأة مقاولة منهن من الريف و22 امرأة مقاولة من المدينة، ويرجع التفاوت بين توزيع العينة على مناطق الريف والمدينة الى التفاوت في المجتمع الأصلي للدراسة في عدد النساء المقاولات بين المدينة والريف، كما يرجع الامر الى ان إحالة العينة الى ما بعدها كان لصالح المدينة.

5. مجالات الدراسة:

من الضروري تحديد مجالات الدراسة في البحوث الاجتماعية لأنها تتميز بالطابع الميداني، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية المدروسة في مثل هذه العلوم غير ثابتة وقابلة للتغير في إطار تغير المجالات المكانية والزمانية والبشرية، فتتغير نتائج الدراسة حسب تغير أحد هذه المجالات أو كلها، ويتم تحديدها انطلاقا من إشكالية الدراسة، وهي في دراستنا كالتالي:

1.5 المجال المكاني: يتمثل في دائرة تيزي وزو بطابعها المدني والقروي.

2.5 المجال الزماني: وهي الفترة التي تم فيها النزول الى ميدان الدراسة والممتدة من أواخر شهر أفريل الى نهاية ماي سنة 2024.

3.5 المجال البشري: يتمثل في عينة البحث التي طبقت عليها أداة الدراسة في دائرة تيزي وزو ضمن المجال الزمني المذكور آنفا، وتحتوي على 39 امرأة مقاولة.

6. أداة الدراسة:

استحدث الباحثون في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية عددا كبيرا من الأدوات التي تستعمل في عملية جمع البيانات حول الظاهرة قيد الدراسة، ويرجع تنوع هذه الأدوات الى ثراء الحقل الإنساني والاجتماعي وعدم ثبات متغيراته، ما يجعل عملية اختيار او بناء أداة خطوة مهمة لها من التأثير الكبير على نتائج البحث، ويتعلق اختيار الأداة بالأهداف التي

ينبغي ان يحققها البحث من جهة، وبالعينة التي ستطبق عليها الدراسة من جهة أخرى وظروف البحث وامكانيات الباحث المادية والزمنية، وبناء على ذلك فقد ارتأت الباحثة استخدام أداة الاستمارة كونها الأنسب لظروف البحث الزمنية، مع قدرتها على جمع البيانات الازمة عن التحديات التي تواجهها النساء المقاولات في حدود البحث المكانية، ثم الانتقال الى خطوات المعالجة الإحصائية للبيانات التي أسفرت عنها الاستمارة للتوصل الى نتائج الدراسة النهائية في الفصل الموالي.

وتعرف الاستمارة بأنها "**وسيلة لجمع البيانات اللازمة للبحث من خلال مجموعة من الأسئلة يطلب من المبحوث الإجابة عنها، وتكون الأسئلة مقننة (مغلقة أو مفتوحة) من أجل الحصول على معلومات حول قضية معينة**".

وقد قامت الباحثة ببناء استمارة تتكون من التالي:

- **المحور الأول:** بعنوان البيانات الشخصية، ويتكون من ستة أسئلة مباشرة تهدف الى التعرف على خصائص المبحوث.
- **المحور الثاني:** بعنوان المقاولاتية النسوية، ويحتوي على ثمان أسئلة متنوعة (مغلقة ومفتوحة).
- **المحور الثالث:** بعنوان التحديات الاجتماعية، ويحتوي على ثلاثة عشر سؤال متنوعة (مغلقة ومفتوحة).

ويلخص الجدول التالي المعلومات السابقة:

الجدول رقم (02): توزيع البنود على محاور الاستمارة.

	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المجموع
عدد البنود	6	8	13	27

خلاصة الفصل:

جاء هذا الفصل بهدف القاء الضوء على مجريات العمل الميداني، حيث تم عرض الدراسة الاستطلاعية والتقنيات المستعملة في الدراسة الى جانب شرح نوع وكيفية اختيار العينة.

فكان هذا الفصل بمثابة الخطوات التعريفية والتمهيدية التي تسبق مرحلة عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها والتي سيتم عرضها في الفصل الموالي

1. خصائص العينة:

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية
(20-30) سنة	13	%33.3
(30-40) سنة	15	%38.5
(40-50) سنة	6	%15.4
50 سنة فأكثر	5	%12.8
المجموع	39	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن 38.5% من المقاولات تبلغ أعمارهن من 30 الى 40 سنة، تليها نسبة 33,5 % من اللواتي تتراوح أعمارهن من 20 الى 30 سنة بعدها نسبة 15.4 % من الاتي تبلغ أعمارهن من 40 الى 50سنة، وفي الأخير نجد نسبة 12.8% للمقاولات التي تبلغ من العمر 50 سنة فأكثر. فبتالي نستنتج أن الفئة العمرية ما بين 30 سنة الى 40 سنة هي الأكثر تواجدا في الساحة العملية وهذا يبين لنا أن النساء البالغات في السن أي الكبيرات هن من تتجهن الى المقاولاتية بعد مرورهن بالعديد من التجارب في الحياة.

الجدول (04): توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	17	%43.6
عزباء	22	%56.4
المجموع	39	%100

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلبية المقاولات عازبات حيث بلغت نسبة المبحوثات العازبات 56.4% كما بلغت نسبة المبحوثات المتزوجات 43.6 %.

ويتضح لنا من خلال تحليل هذا الجدول أن أغلبية المقاولات عازبات وهذا راجع لامتلاك المرأة العزباء نوع من الحرية التي تسمح لها بانشغال في مشروعها بكل أريحية، عكس المرأة المتزوجة التي يكون عاتقها نوع من المسؤولية الأسرية التي تعيق ممارسة نشاطها والتركيز عليه.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	4	%10.3
متوسط	6	%15.4
ثانوي	13	%33.3
جامعي	16	%41
المجموع	39	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أنه يختلف المستوى التعليمي لدى المقاولات حيث أنه لا ينحصر فقط في المستوى الجامعي بل نجد أنه توجد مقاولات في جميع المستويات التعليمية بنسب متفاوتة، حيث بلغت نسبة المبحوثات ذات المستوى الجامعي 41% وهي أعلى نسبة في الفئات، تليها 33.3 % من اللواتي بلغن المستوى التعليمي الثانوي، ثم نسبة 15.4% بالنسبة للمقاولات ذات المستوى التعليمي المتوسط، وفي الأخير نسبة 10.3% بالنسبة لفئة المبحوثات ذات المستوى التعليمي الابتدائي.

ويدل هذا أن المرأة ذات المستوى الجامعي هي من تملك ثقافه المقاولة والعمل الحر وهذا راجع الى تعلمها ووعيها الثقافي المختلف عن باقي المبحوثات.

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
الريف	17	%43.6
المدينة	22	%56.4
المجموع	39	%100

من خلال الجدول يتبين لنا أن 56.4 % من المبحوثات يقطن في المدينة و 43.6% من المبحوثات في الريف، و من خلال هذا يتضح لنا أن المقاولات في المدن أك من المقاولات مقارنة بالأرياف.

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط الممارس.

نوع النشاط	التكرار	النسبة المئوية
حرف وصناعة تقليدية	11	%28.2
حلاقة وخياطة	15	%38.5
مأكولات وحلويات تقليدية	13	%33.3
المجموع	39	%100

من خلال الجدول السابق تعرفنا على نوع النشاط الممارس من طرف أفراد العينة بحيث وجدنا بأن 38.5% من المقاولات تشتغل في مجال الحلاقة و الخياطة، و 33.5 من أفراد العينة تشتغل في مجال الصناعات الغذائية و في الأخير وجدنا نسبة 28.2% من المقاولات يزاول المهن المتعلقة بالحرف الصناعات التقليدية (نسيج، فخار...إلخ) .

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في النشاط.

الأقدمية في النشاط	التكرار	النسبة المئوية
(5-10) سنوات	15	%38.5
(10-15) سنة	13	%33.3
(15-20) سنة	6	%15.4
20 سنة فأكثر	5	%12.8
المجموع	39	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن 38.5% من أفراد العينة لديهم أقدمية بين 5 و10 سنوات في مجال المقاولاتية، تليها نسبة 33.3 % من المبحوثات التي تكتسب خبرة

بين 10 و15 سنة في المجال، بعدها 15.4% من المبحوثات اللواتي يكتسبن بين 15 و20 سنة من الخبرة وفي الأخير 12.8% من المبحوثات ذات 20 سنة وأكثر في مجال المقاولاتية النسوية.

2.قراءة وتحليل جداول الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: الإمكانيات المتوفرة في الريف تختلف عن الإمكانيات المتوفرة في المدينة.

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية على ممارسة المقاولاتية في الريف والمدينة.

تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية بين الريف والمدينة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	30	%76.9
لا	9	%23.1
المجموع	39	%100

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن 76.9 % من النساء االمقاولات يوافقن على أنه البيئة الاجتماعية والثقاقية تأثر على المرأة المقاولة وهذا الرأي كان من طرف المقاولات في الريف خاصة، بينما 23.1% من المقاولات كانت اجابتهم بلا أي أن البيئة الاجتماعية لا تؤثر على المرأة المقاولة ولا على نشاطها وكان هذا رأي أغلبية المقاولات في المدينة.

ومنه نستنتج أن البيئة الاجتماعية و الثقافية تلعب دورا كبيرا في ممارسة النشاط المقاولاتية كما أنه تؤثر عليه ، خصوصا عند المقاولات الريفيات و هذا راجع لتمسك

المجتمع الريفي بالعادات و التقاليد و انشار معتقدات و أراء خاطئة بحق المرأة العاملة و التي تملك مشروعا خاصا بها مثل (العمل للرجل ليس للمرأة، المرأة في الريف لا يحق لها أن تتعامل كيرا مع الرجال (الحرمة)، (المرأة في الريف يصعب لها أن تقوم بإنشاء محلها الخاص...إلخ)، كما أنه المقاولة في الريف تجد صعوبات كبيرة في العمل و مزاولة مشروعها لعدم توفر الإمكانيات و المواد الأولية التي تحتاجها خاصة في المناطق النائية التي تبعد عن المدن كثيرا، ما يجعل عملها يتأثر كثيرا، عكس المرأة في المدينة حيث هذه الأخيرة تملك نوعا من الحرية و هذا راجع لانتشار الوعي و الثقافة و تعلم المجتمع المدني كما أن البيئة الاجتماعية في المدينة تسمح للمقاولة مزاولة مشروعها الخاص بكل أريحية و هذا لتوفر كل ما تحتاجه المقاولة من سلع و مواد أولية كما أن المجتمع المدني مجتمع متحضر لا يجد اشكال في عمل المرأة حيث أنه يجد عمل المرأة و إنشائها مؤسستها الخاصة كعمل الرجل أي شيء طبيعي لا يوجد فيه اشكال.

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب اختلاف تكاليف العمل والموارد بين الريف والمدينة.

الاختلاف في تكاليف العمل والموارد بين الريف والمدينة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	%59
لا	16	%41
المجموع	39	%100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 59% من المقاولات يؤكدن أنه يوجد اختلاف في تكاليف العمل والموارد بين الريف والمدينة بينما 41% منهن ترى العكس أي أنه لا يوجد اختلاف في تكاليف العمل والموارد بين الريف والمدينة.

نستنتج من خلال الجدول السابق أنه يوجد اختلاف كبير في تكاليف العمل و الموارد بين الريف والمدينة لأن المقاولة في المدينة يتوفر أمامها كل ما تحتاجه من أسواق و محالات تجارية، كما أنه تجد أمامها محلات البيع بالجملة خاصة فيما يخص مستلزمات الأكل و الحلويات (Les Grossiste)، ما يساعدها على الحصول على المواد الأولية بكل سهولة و أريحية عكس المرأة المقاولة في الريف التي يتوجب لها الانتقال من الريف الى المدينة سواء بسيارتها الخاصة أو يحضرها أحد أقاربها أو بواسطة النقل العمومي للبحث عن ما تحتاجه

من مستلزمات و مواد أولية لمشروعها ، لعدم توفر المواد الأولية في الأرياف لنقص المحلات التجارية الكبيرة و عدم وجود محلات البيع بالجملة في الأرياف . هذا ما يخلق اختلاف كبير في تكاليف العمل بين الريف و المدينة حيث نجد أن ما توفره المقاولة من أرباح في المدينة من أرباح تحتفظ به لتطور مشروعها الى الأفضل بينما المقاولة في الري تجد نفسها تصرف أراحها في تكاليف النقل للحصول على المواد الأولية.

الجدول رقم (11): يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب كيفية تفكيرها في مواجهة صعوبات.

كيفية التفكير في مواجهة الصعوبات	التكرار	النسبة المئوية
تحمل المخاطر ومواجهتها	19	%48.7
تغيير النشاط	16	%41
غلق النشاط	4	%10.3
المجموع	39	%100

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أنه يختلف تفكير المقاولات في كيفية مواجهة الصعوبات و التحديات ، حيث أن 48.7% من المبحوثات تستطيع تحمل المخاطر و مواجهتها ، بينما 41% منهن تفكر بتغيير النشاط و عدم الصمود أمام الصعوبات و التحديات، كما أنه وجدنا 10.3% من المبحوثات ذات رأي مختلف تماما حيث أنهن لايفكرن في الصمود و مواجهة التحديات ولا تغيير النشاط لعل التغيير يجلب نتيجة بل إيقاف المشروع تماما والاستسلام و عدم مواصلة النشاط.

الجدول رقم (12): يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب نوعية مكان ممارسة النشاط.

مكان إقامة النشاط	التكرار	النسبة المئوية
خاص	17	%43.6
كراء	22	%56.4
المجموع	39	%100

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أنه 56.4% من المقاولات يزاولن نشاطهن في محل بعقد كراء، و43.6 % منهن يزاولن نشاطهن في محلهن الخاص.

ويبين لنا هذا الأخير أن الأغلبية من المقاولات تتجه الى الكراء والبحث عن محل لمزاولة نشاطها الخاص.

الجدول رقم (13): العلاقة بين الحالة المدنية ومدى تلقي الصعوبات في انشاء مؤسسة.

صعوبة انشاء مؤسسة / الحالة المدنية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متزوجة	8	%47.1	9	%52	17	%100
عزباء	1	%4.5	21	%95	22	%100
المجموع	9	%76.9	30	%23.1	39	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن يجدن صعوبات في إنشاء المؤسسة بنسبة 76.9%، وتدعمها فئة المبحوثات المتزوجات بنسبة 7.1% مقابل 4.5% من العازبات.

في حين نجد 23.1% من المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن لا يجدن صعوبات في إنشاء المؤسسة، تدعمها فئة المبحوثات العازبات بنسبة 95.5%، مقابل 52% من المتزوجات.

وبتحليل الجدول نلاحظ ان اغلبية النساء المقاولات اللاتي يجدن صعوبات في انشاء مؤسساتهن عازبات، وهذا يرجع الى امتلاك العزباء حرية أكبر من المتزوجة ومسؤوليات اقل يترتب عليها توفير الوقت اللازم لممارسة النشاط المقاولاتي، حسبما يتطلب من جهد ووقت يتعسر على المرأة المتزوجة توفيره نظرا للمسؤليات المشتركة بين العمل والاسرة، والتي تقدمها في غالب الأحيان على عملها وتعطيها الأولوية في الجهد والوقت، وهنا مكمن الاختلاف في الصعوبات بين المرأة المقاولة العزباء والمتزوجة في انشاء المؤسسات الاقتصادية.

الجدول (14): علاقة الموقع الجغرافي بنجاح النشاط المقاولاتي.

نجاح النشاط المقاولاتي / المستوى الدراسي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	12	%75	4	%25	16	%100
متوسط	1	%25	3	%75	4	%100
ثانوي	4	%66.7	2	%33.3	6	%100
جامعي	9	%69.2	4	%30.8	13	%100
المجموع	26	%66.7	13	%33.3	39	%100

نلاحظ من خلال الجدول ان الاتجاه العام يمثل المبحوثات اللواتي صرحن بأن الموقع الجغرافي يؤثر بنسبة 66.7 %، وتدعمها فئة المبحوثات ذوات المستوى الابتدائي، تليها فئة المبحوثات ذوات المستوى الجامعي بنسبة 69.7%، تليها فئة المبحوثات ذوات المستوى الثانوي بنسبة 66.7%، وفي الأخير فئة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 25%.

أما نسبة المبحوثات اللواتي صرحن بأن الموقع الجغرافي لا يؤثر بنسبة 33.3% فهن ذوات المستوى المتوسط بنسبة 75%، تليها ذوات المستوى الثانوي بنسبة 33.3%، بعدها صاحبات المستوى الجامعي بنسبة 30.8%، وفي الأخير ذوات المستوى الابتدائي بنسبة 25%.

بعد القراءة الإحصائية للجدول يتبين لنا انه كلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء المقاولات، كلما زادت ملاحظتهن للتأثير الكبير للموقع الجغرافي على إنجاح نشاطهن الاقتصادي، حيث وحسب المبحوثات فإن النشاط الاقتصادي المتمركز في موقع جغرافي منتعش اقتصادي وسكانيا له فرصة اكبر في النجاح من ذلك المشروع الذي تم إنشاؤه في منطقة معزولة، وبناء على ذلك جاء تفضيل الجامعيات للمدن عند اختيار موقع ممارسة النشاط المقاولاتي.

الجدول (15): اختلاف احتياجات السوق وعلاقته بمكان الإقامة.

اختـــلاف احتياجات السوق / مكان الاقامة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الريف	6	%27.3	16	%72.7	22	%100
المدينة	3	%17.6	14	%82.4	17	%100
المجموع	9	%23.1	30	%76.9	39	%100

يبين الجدول أعلاه ان الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن احتياجات السوق في المدينة لا تختلف عن احتياجاته في الريف بنسبة 76.9%، وتدعمه فئة المبحوثات المقيمات في المدينة بنسبة 82.4%، وتقابلها المبحوثات المقيمات في الريف بنسبة 72.7%.

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن احتياجات السوق في المدينة تختلف عن احتياجاته في الريف بنسبة 23.1%، وتدعمها فئة المبحوثات المقيمات في الريف بنسبة 17.6%.

من خلال التحليل الاحصائي أعلاه يتبين أن المقاولات المقيمات في المدينة لا يدركن كثيرا مدى اختلاف احتياجات السوق بين الريف والمدينة، وهذا ما يجعلهن غير واعيات ومدركات لاحتياجات السوق في الأرياف، بينما المبحوثات المقيمات في الريف صرحن باختلاف الاحتياجات السوقية بين الريف والمدينة، لأن المقاولات في الأرياف أكثر دراية بمتطلبات السوق، وهن من يمتلكن معلومات كثر حول ظروف واحتياجات السوق، ومن هنا فوجهة نظر المقاولات من المدينة وجهة قاصرة في هذا الاتجاه لا يعول عليها، بل يعول على نظيرتها من الريف والتي لها نظرة شمولية لاحتياجات الأسواق بين الريف والمدينة، والتي يرجع الاختلاف فيها الى اختلاف موازين العرض والطلب، فبينما يغلب حجم الطلب في المدينة حجم المعروض نظرا لارتفاع الكثافة السكانية، يتضاءل الطلب في الريف ويغلب عليه العرض لانخفاض الكثافة السكانية ومنه الحجم السلعي والخدماتي المطلوب.

الجدول رقم (16): مواجهة صعوبات وعلاقته بنوع النشاط المقاولاتي.

مواجهة صعوبات / نوع النشاط	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
حرف وصناعات تقليدية	3	%27.3	8	%68.2	11	%100
حلاقة و خياط	4	%26.7	11	%58.8	15	%100
صناعات غذائية	2	%15.4	11	%64.1	13	%100
المجموع	9	23.1	30	76	39	100

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ان الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي صرحن بأنهن لا يواجهن صعوبات في انشاء مشاريعهن بنسبة 76%، وتدعمها فئة المبحوثات ذوات النشاط الاقتصادي المتعلق بالصناعات الغذائية بنسبة 84.6%، وتليها فئة المقاولات

الناشطات في مجال الحلاقة والخياطة بنسبة 73.7%، وفي الأخير تأتي فئة المقاولات اللاتي يتخصصن في مهن الحرف والصناعات التقليدية.

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللاتي يتلقين صعوبات في انشاء مؤسساتهن بنسبة 23.1%، وتدعمها فئة المبحوثات المتمرسات في نشاط الحرف والصناعات التقليدية بنسبة 27.3%، تليها متمرسات الحلاقة والخياطة بنسبة 26.7%، وفي الأخير المقاولات المتمرسات في مجال الصناعات الغذائية بنسبة 16.4%.

بعد التحليل الاحصائي للبيانات نستنتج أن الفئة التي صرحت بأنها لا تواجه صعوبات في انشاء مؤسساتها هي مجموعة المقاولات اللاتي يتمركزن في المدينة وهي الفئة المهيمنة على الجدول، على حساب الفئة الأقل التي تمثل المقاولات اللاتي يتمركزن في الريف واللواتي صرحن بأنهن يواجهن صعوبات في انشاء مؤسساتهن، ومما سبق نخلص الى ان المراة المقاولة في المدينة تواجه صعوبات اقل من تلك التي في الريف عندما ينعلق الامر بانشاء مؤسستها، وهذا راجع بالدرجة الأولى الى سهولة توفير المواد الأولية وعرض المحلات التجارية، عكس المراة المقاولة في الريف والتي لا تحصل على أي مما سبق ذكره بسهولة أيا كان نوع النشاط الذي تمارسه، فهي في تحد متجدد لتوفير المواد الأولية وعرض سلعها او خدماتها حتى من خلال المحلات التجارية بسبب نقص الإمكانيات الاقتصادية في الأرياف، مما يوجب عليها التنقل الدائم للتغلب على هذا القصور وتموين مؤسستها باستمرار.

الجدول رقم (17): تلقي الدعم من أحد الوكالات الوطنية.

تلقي دعم من أحد الوكالات / نوع النشاط	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
حرف وصناعات تقليدية	2	%18.2	9	%81.8	11	%100
حلاقة و خياطة	5	%33.3	10	%66.7	15	%100
صناعات غذائية	6	%46.2	7	%53.8	13	%100
المجموع	13	33.3	26	66.7	39	100

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ان الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللاتي لم يتلقين الدعم من احد الأجهزة او الوكالات الوطنية بنسبة 66.7%، والذي تدعمه فئة المبحوثات اللواتي يمارسن نشاط الحرف والصناعات التقليدية بنسبة 81.8%، تليها فئة

المبحوثات اللاتي يمارسن نشاطات اقتصاديات متعلقة بالحلاقة والخياطة بنسبة 66.7%، وفي الأخير فئة الصناعات الغذائية بنسبة 53.8%.

أما الاتجاه الثاني فيمثل فئة المبحوثات اللاتي تلقين الدعم من أحد الأجهزة او الوكالات الوطنية بنسبة 33.3%، وتدعمها فئة المبحوثات اللواتي يمارسن نشاطات في مجال الصناعات الغذائية بنسبة 46.2%، تليها نسبة المقاولات اللاتي يمارسن نشاطا متعلقا بالحلاقة والخياطة بنسبة 33.3%، وفي الأخير المقاولات من مجال الحرف والصناعات التقليدية بنسبة 18.2%.

بعد التحليل الاحصائي للبيانات السابقة نتوصل الى ان المقاولات لا يفضلن التوجه للحصول على دعم الوكالات الوطنية، وهذا راجع الى عدة أسباب حسب تصريح المقاولات، وعلى رأسها أعباء الديون التي تلقى على عاتقهن، فصحيح ان الوكالات الوطنية تقدم لهن دعما، لكن هذا الدعم يخضع لشروط قاسية منها تراكم الأقساط الواجب تسديدها في آجال محددة وإلا خضعت المقاولة الى عقوبات صارمة تؤثر سلبا على مؤسستها، وينطبق هذا على كافة حقول النشاط الاقتصادي الذي تمارسه النساء المقاولات.

ورغم ما سبق ذكره، إلا أن نسبة منخفضة من المقاولات لا تعتبرن إشكالية الديون وتراكم الأقساط عائقا يمنعهن من التوجه لمثل هذه الوكالات، وهذا برجع لثقتهن التامة في الأرباح التي ستحققها مشاريعهن وقدرتهن المستقبلية على دفع الديون في اجالها المحددة دون ان يؤثر هذا على نشاطها الاقتصادي، وفي الغالب فإن هذه الفئة من المقاولات لا تطلبن الدعم

لانشاء المشروع من الصفر؛ وإنما يتجهن للدعم كخطوة ثانية لتوسيع المشروع الاقتصادي بعد اختبار جدواه الاقتصادية في السوق الموجه اليها.

3. استنتاج الفرضية الأولى:

والتي كانت تتمحور حول اختلاف الإمكانيات بين الريف والمدينة، حيث و من خلال تحليل الجداول السابقة يتضح أنه هناك فرق في الإمكانيات المتوفرة عند المرأة المقاولة بين الريف و المدينة، حيث أن المقاولات في الأرياف تواجه العديد من الصعوبات في كل ما يخص الإمكانيات و صعوبات الموقع الجغرافي الذي يلعب دورا كبيرا في نجاح المشروع حيث وجدنا أن هذه الفئة هي من تتأثر كثيرا عكس المقاولات في المدن االواتي يجدن نوعا من السهولة في تأسيس مشاريعهن وهذا ما يوضحه الجدول رقم (14).

كما أنه تختلف احتياجات السوق بين الريف والمدينة، والمقاولات المدنيات غير مدركات لهذا الاختلاف لأن المدينة تتمتع بحياة نابضة بالحركة والنشاطات و توفر الخدمات و كل ما تحتاجه المرأة المقاولة من محلات تجارية و أسواق تساعدها على ممارسة نشاطها بكل أريحي، عكس المقاولة في الريف التي تجد نقصا كبيرا في الإمكانيات و السلع و الخدمات وهذا ما يجعلها تستخدم طاقة أكثر، وهنا نستنتج أنه المقاولة في الريف هي من تجد نفسها أمام مشاكل أكثر من المقاولات في المدينة. وهذا ما يبينه الجدول رقم (15).

والمرأة المقاولة في الريف هي أكثر عرضة للصعوبات والتحديات وتواجه العديد من المشاكل سواء المعنوية أو المادية التي يصعب لها حلها لأنها دائما ما تتعلق بالإمكانيات التي يصعب لها أن تجدها في الريف. صحيح المقاولة في المدينة يمكن أن تواجه مشاكل وصعوبات الا أنها يسهل عليها حلها خاصة فيما يتعلق بالإمكانيات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (16).

وبهذا تتحقق الفرضية الأولى التي كان مفادها التعرف على مدى اختلاف الإمكانيات المتوفرة لدى المرأة المقاولة بين الريف والمدينة وابراز أوجه الاختلاف بين إمكانيات المقاولة في الريف والمرأة المقاولة في المدينة.

4.قراءة وتحليل جداول الفرضية الثانية:

الجدول (18): توزيع أفراد العينة حسب معايير اختيار النشاط.

معايير اختيار النشاط	التكرار	النسبة المئوية
مقبول لدى الناس	7	%17.9
التكوين الدراسي	4	%10.3
الرغبة الذاتية	12	%30.8
يقدم أرباح كبيرة	16	%41
المجموع	39	%100

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب معايير اختيار النشاط حيث أن أغلبية المبحوثات، حيث بلغة فئة المبحوثات اللواتي يتخذن معيار الحصول على أرباح كبيرة نسبة 41%، و فئة اللواتي يخترن النشاط حسب رغبتهن الذاتية 30.8%، وتعتمد أيضا المقاولات على معيار القبول لدى الناس حيث يعتبر قبول النشاط من طرف الناس من أهم الأسباب التي تجعله ينجح و يتفوق، حيث بلغة فئة المبحوثات اللواتي يتخذنه كمعيار أساسي 17.9%،كما تتخذ البعض من المقاولات التكوين الدراسي معيارا لاختيار نشاطها حيث بلغة فئة المبحوثات اللواتي يتخذن التكوين الدراسي كمعيار 10.3%.

ومنه نستنتج أن معايير المرأة المقاولة تختلف من مقاولة الى الأخرى، و لكن أغلبية المقاولات تختار أو تفضل النشاطات التي هي على ثقة من أن هذا النشاط سوف يحقق لها أرباح كثيرة، هذا ما يجعل المقاولاتية كحل اقتصادي لبعض النساء.

الجدول:(19): توزيع أفراد العينة دوافع انجاز المشروع.

دوافع انجاز المشروع	التكرار	النسبة المئوية
تحسين ظروف الأسرة	19	%48.7
الاستقلالية المالية	18	%46.2
اثبات الذات	2	%5.1
المجموع	39	%100

من خلال الجدول السابق تعرفنا على دوافع المرأة المقاولة، حيث بلغة نسبة المقاولات اللواتي يلجأن الى المقاولاتية لغرض التحسين من الظروف المعيشية48.7%، بينما بلغة نسبة فئة المقاولات اللواتي يالجأن الى إنشاء مشروع بغرض الاستقلالية المالية 46.2%،و في الأخير نجد نسبة قليلة من المبحوثات يلجأن اللى المقاولاتية فقط لإثبات الذات و بلغة نسبة هذه الفئة 5.1%.

نستنتج من خلال التحليل الاحصائي السابق أن معظم النساء تتجه الى ممارسة المقاولاتية بهدف تحسين الظروف المعيشية و الاستقلالية المالية، لأن المقاولاتية تعتبر مشروع خاص و تعود أرباحه على صاحبه ما يساهم في تحسين ظروفه المعيشية .

الجدول رقم (20): توزيع أفراد العينة حسب تلقي الانتقادات من طرف أفراد المجتمع.

تلقي الانتقادات من طرف أفراد المجتمع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	%71.8
لا	11	%28.2
المجموع	39	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلبية المبحوثات تلقت انتقادات من طرف المجتمع، حيث بلغة نسبة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن واجهن انتقادات من طرف المجتمع 71.8%، بينما بلغت نسبة المقاولات اللواتي لم يواجهن انتقادات من طرف المجتمع 28.2%.

نستنتج من خلال الجدول الاحصائي أعلاه أن المرأة المقاولة في مجتمعنا تواجه انتقادات ، حيث يتم انتقادها و عدم تشجيعها كما أنها تتعرض لانتقادات بخصوص قدرتها القيادية و الإدارية .

الجدول رقم(21): العلاقة بين الحالة المدنية والتوفيق بين الأدوار الأسرية والمهنية.

التوفيق بين الأدوار الاسرية والمهنية / الحالة المدنية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متزوجة	7	%31.8	15	%68.2	22	%100
عزباء	7	%41.2	10	%58.8	17	%100
المجموع	14	%35.9	25	%64.1	39	%100

من خلال الجدول أعلاه يمثل الاتجاه العام فئة المبحوثات اللواتي صرحن أنهن لا يوفقن بين أدوارهن الاسرية والمهنية بنسبة 64.1% وتدعمه فئة المبحوثات المتزوجة بنسبة 68.2% وتقابلها فئة المبحوثات العازبات بنسبة 58.8%.

أما الاتجاه الثاني يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن يوفقن بين أدوارهن الأسرية والمهنية بنسبة 35.9% وتدعمه فئة المبحوثات العازبات بنسبة 41.2% وتقابلها فئة المبحوثات المتزوجات بنسبة 31.8%.

بعد التحليل الاحصائي نستنتج أن المرأة المقاولة المتزوجة تجد صعوبات في التوفيق بين أدوارها الاسرية و المهنية و هذا راجع لكثرة المسؤوليات لدى المرأة المتزوجة ما يجعلها تقسم الوقت بين الاسرة و مسؤولياتها خاصة المقاولة الأم التي يكون لديها أطفال فعليها بعنايتهم ورعايتهم كل هذه المسؤوليات تعتبر عائقا أمام المقاولة يعيقها على التوفيق بين المسؤوليتين مسؤولية الأسرة ومسؤولية العمل أو النشاط المقاولاتي، عكس المقاولة العزباء التي تكون أكثر مرونة و لا يكون لديها ضغط المسؤوليات الأسرية و تكون حرة نوعا ما أي ليس لديها عائق (أسرة، أطفال صغار) يعيقها على التوفيق بين أدوارها الاسرية والمهنية و يكون تركيزها أكثر على مشروعها .

الجدول رقم (22): نظرة المجتمع وعلاقته بمكان الإقامة.

تغير نظرة المجتمع / مكان الاقامة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الريف	16	%72.7	6	%27.3	22	%100
المدينة	12	%70.6	5	%29.4	17	%100
المجموع	28	%71.8	11	%28.2	39	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن نظرة المجتمع لهن قد تغيرت بنسبة 71.8% تدعمه فئة المبحوثات المقيمات في الريف بنسبة 72.7%و تقابلها فئة المبحوثات المقيمات بالمدينة بنسبة 70.6%

أما الاتجاه الثاني يمثل فئة المبحوثات اللواتي بأنه لم تتغير نظرة المجتمع لهن بنسبة 25.2% و تدعمه فئة المبحوثات المقيمات بالمدينة بنسبة 29.4% و تقابلها فئة المبحوثات المقيمات في الريف بنسبة 27.3%.

بعد التحليل الاحصائي أعلاه نستنتج أن نظرة المجتمع للمرأة بعد دخولها في مجال العمل أي بعد انشائها لمشروعها الخاص تتغير خاصة في الأرياف و يرجع ذلك الى تمسك المجتمع الريفي المعتقدات و العادات و التقاليد حيث بالنسبة لهم المرأة مكانها هو البيت و العائلة و اذا خرجت الى ميدان العمل و بدأت في تطوير نفسها يعني سوف تتخلى عن مبادئها و قيمها و تخالف عاتها و تقاليدها و سوف تخلق تغييرا في مجتمعها و لكن في حقيقة الأمر العكس.

عكس نظرة المجتمع المدني للمرأة العاملة لأن في المدينة عمل المرأة من عمل الرجل و نجاحها من نجاح الرجل ففي المجتمع المدني المرأة المقاولة لا تتلقى انتقادات من طرف مجتمعها بل تشجع للمواصلة و المبادرة في عملها، و هذا راجع لعصرنة المجتمعات المدنية.

الجدول رقم (23): تلقي الدعم من طرف الاسرة وعلاقته بمكان الإقامة.

تلقي الدعم الاسري / مكان الاقامة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الريف	13	%59.1	9	%40.9	22	%100
المدينة	13	%76.5	4	%23.5	17	%100
المجموع	26	%66.7	13	%33.3	39	%100

من خلال الجدول أعلاه يمثل الاتجاه العام فئة المبحوثات اللواتي صرحن أنهن تلقت الدعم من طرف أسرهن بنسبة 66.7% وتدعمها فئة المبحوثات المقيمات بالمدينة بنسبة 76.5% وتقابلها فئة المبحوثات المقيمات بالريف بنسبة 59.1%.

أم الاتجاه الثاني يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن لم يتلقين الدعم من طرف أسرهن بنسبة 33.3%وتدعمه فئة المبحوثات المقيمات في الريف بنسبة 40.9% وتقابلها فئة المبحوثات التي تسكن في المدينة بنسبة 23.5%.

بعد التحليل الاحصائي نستنتج أن المقاولات المدنيات هن من يتلقين الدعم من طرف أسرهن مقارنة بالمقاولات الريفيات.

ويرجع هذا الى عصرنة المجتمعات المدنية ووعيهم الثقافي بأن نجاح المرأة المقاولة هو من نجاح أسرتها لذلك تدعمها وتوفر لها كل ما تحتاجه كما أن الموقع الخرافي يساعد الاسرة خاصة من ناحية الدعم المادي لتوفر كل شيء في المدينة، عكس الريفيات حيث الاسرة في الريف تبقى دائما مقيدة بالعادات والتقليد ونقص الإمكانيات كما أن في الريف نظرة المجتمع تأثر على الاسرة وهذا التأثير ينعكس على المقاولة دائما.

الجدول رقم (24): العلاقة بين تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية وبين المستوى التعليمي.

تأثير البيئة الاجتماعية والثقافية / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	11	%68.8	5	%31.2	16	%100
متوسط	3	%75	1	%25	4	%100
ثانوي	5	%83.3	1	%16.7	6	%100
جامعي	11	%84.6	2	%15.4	13	%100
المجموع	30	%35.9	9	%64.1	39	%100

من خلال الجدول أعلاه يمثل الاتجاه العام فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأن البيئة الاجتماعية تأثر على ممارسة النشاط المقاولاتي بنسبة 76.9% و تدعمه فئة المبحوثات اللواتي يكتسبن مستوى تعليمي جامعي بنسبة84.6%بعدها فئة المبحوثات اللواتي يكتسبن مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 83.3% تليها فئة المبحوثات اللواتي يكتسبنمستوى تعليمي متوسط بنسبة 75% و في الأخير تأتي نسبة المبحوثات اللواتي يكتسبن مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 68.8%.

أما الاتجاه الثاني يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن أنه البيئة الاجتماعية و الثقافية لا تؤثر على ممارسة المقاولاتية بنسبة 23.1%يدعمها فئة المبحوثات اللواتي يكتسبن مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 31.2% بعدها المبحوثات اللواتي يكتسبن مستوى تعليمي متوسط بنسبة 25%بعدها اللواتي يكتسبن مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 16.7% و في الأخير تأتي نسبة المبحوثات اللواتي يكتسبن مستوى تعليمي جامعي بنسبة 15.4%

بعد التحليل الاحصائي السابق نستنتج أن المرأة المقاولة تتأثر بالبيئة الاجتماعية و الثقافية المحيطة بها ما يجعل مشروعها يتأثر أيضا كما أننا لاحظنا بأن المرأة المقاولة التي تكتسب مستوى تعليمي عالي هي من التي تتأثر أكثر و هذا راجع لوعيها على المحيط الخارجي، بينما التي مستواها متوسط لا تتأثر بالبيئة الاجتماعية لأنها لم تستكشف كثيرا مايوجد في المحيط الخارجي.

وعليه نستنتج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمقاولة كلما زادت ملاحظتها للبيئة الاجتماعية و الثقافية المحيطة بها مايجعلها تتأثر و تؤثر على نشاطها، أي أن البيئة الاجتماعية و الثقافية تلعب دورا مهما في ممارسة النشاط المقاولاتي.

الجدول رقم (25): العلاقة بين تلقي الانتقادات من المحيط الاجتماعي والحالة المدنية.

انتقادات من المحيط الاجتماعي / الحالة المدنية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
متزوجة	13	%71.8	4	%23.5	17	%100
عزباء	15	%68.2	7	%28.2	22	%100
المجموع	22	%76.8	11	%31.8	39	%100

من خلال الجدول أعلاه يمثل الاتجاه العام فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن واجهن انتقادات من طرف المحيط الاجتماعي بنسبة 76.8% وتدعمها فئة المبحوثات المتزوجات بنسبة 71.8% وتقابلها فئة المبحوثات العازبات بنسبة 68.2%.

أما الاتجاه الثاني يمثل فئة المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن لايواجهن انتقدات من طرف المحيط الاجتماعي بنسبة 31.8% وتدعمها فئة المبحوثات العازبات بنسبة 28.2% وتقابلها فئة المبحوثات المتزوجات بنسبة 23.5%.

بعد التحليل الاحصائي نلاحظ أن المرأة المتزوجة هي دائما من تتلقى انتقادات سواء من المحيط الاجتماعي خاصة من طرف عائلة الزوج من بعيد و من قريب و يرجع هذا دائما الى المعتقدات حيث المرأة المتزوجة عليها أن تقوم بمسؤوليتها العائلية دائما ولا يجب أن تهتم بأشياء أخرى، بينما العزباء بالرغم من أنها تلتقي انتقادات من المحيط الاجتماعي الاأنها تصمد أمامها و تواججا لأن عائلتها معها و تركز على نجاح نشاطها دائما.

5. استنتاج الفرضية الثانية:

والتي كانت حول نظرة المجتمع للمرأة المقاولة بين الريف و المدينة، و من خلال تحليل الجداول السابقة يتضح لنا أنه هناك فرق بين نظرة المجتمع الريفي للمرأة المقاولة و نظرة المجتمع المدني لها، حيث وجدنا بأن المقاولات المقيمات بالأرياف هن من واجهن صعوبات من حيث نظرة المجتمع لهن ويرجع هذا لكون المجتمع الريفي مجتمع متشددا و متمسك بالعادات و التقاليد التي تقيد المرأة، و هذا الأخير هو السبب الرئيسي في تغير نظرة المجتمع للمرأة التي تعمل و تحاول الخروج من قيد العادات والتقاليد.وهذا ما يوضحه الجدول رقم (22).

كما وجدنا أنه يوجد فرق من ناحية تلقي الدعم من طرف الاسرة بين الريف و المدينة، و المقاولة التي أسرتها من المدينة هي التي تتلقى الدعم عكس المقاولة في الريف، و يرجع هذا الاختلاف الى كون الاسرة التي تعيش في المدينة تتمتع بحياة نابضة بالحركة و النشاطات المتنوعة و تتميز بأنها تعيش في بيئة حضرية وتحظى بتنوع ثقافي كبير ما يجعلها تسند المقاولة و تدعمها ماديا و معنويا عكس الاسرة التي تعيش في الريف التي لا يمكن لها تقديم الدعم للمقاولة بسبب التمسك بالعادات و التقاليد و أيضا نقص الخدمات العامة و الفرص الاقتصادية التي تعيق الاسرة على دعم المقاولة. و هذا ما يوضحه الجدول رقم (23).

كما أن المرأة المقاولة تتأثر بالبيئة الاجتماعية و الثقافية التي تحيط بها حيث يلعب هذا الأخير دورا حاسما في تحديد قدرتها على تحقيق النجاح في مشروعها.و هذا ما يوضحه الجدول رقم (24).

وبهذا تتحقق الفرضية الأولى التي كان مفادها التحقق من أن نظرة المجتمع الريفي للمرأة المقاولة تختلف عن نظرة المجتمع المدني لها.

6. الاستنتاج العام:

من خلال ما سبق وبعد تفريغ البيانات والنتائج المتحصل عليها جاءت هذه الدراسة لتشخيص أوجه الاختلاف بين التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة بين الريف والمدينة بدائرة تيزي وزو، فقد تم الإجابة على كل التساؤلات التي تؤكد بأنه يوجد اختلاف بين التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة في الريف و المدينة كما بيّن الفصل السابق.

وقد أكدت دراستنا بأنه يوجد فرق بين الإمكانيات المتوفرة لدى المرأة المقاولة في الريف والمدينة، حيث أن المرأة المقاولة في الريف تعاني من نقص الإمكانيات والتي تعتبر تحديا كبيرا يؤثر عليها وعلى نشاطها المقاولاتي كما يصعب عليها الوصول الموارد المالية والتقنية الضرورية لبدء عملها وتوسيع مشروعها، عكس المرأة المقاولة في المدينة التي تكون الإمكانيات لديها أكثر توفرا وتنوعا وهذا ما يساهم في نجاح مشروعها.

كما أن نظرة المجتمع الريفي للمرأة المقاولة تختلف عن نظرة المجتمع المدني لها، وهذا ما يخلق اختلافا في التحديات بين هتين الفئتين، حيث أن المجتمع المدني يشجع المرأة المرأة المقاولة ويعتبرها مصدر اثراء المجتمع كما أنها تحفز على الابتكار وخلق فرص العمل، بينما المقاولة في الريف كون المجتمع الريفي تقليدي وتحكمه قيم اجتماعية يصعب عليها الحصول على الدعم الاجتماعي والاعتراف بدورها كمقاولة وقد ينظر اليها بشكل أقل تقديرا مقارنة بالرجل. وكل هذا ينعكس على المقاولة ويؤثر فيها تأثيرا سلبيا.

منه نستنتج أن تحديات المقاولة بين المناطق الريفية والمدنية تختلف وبشكل كبير، حيث في المدن يمكن للمرأة المقاولة الاستفادة من وجود سوق أكبر وأكثر تنوعا مما يوفر فرصا أكبر وأكثر تنوعا، مما يوفر فرصا أكبر للنمو والتوسع بالإضافة الى سهولة الوصول الى الموارد المالية والتقنية اللازمة بينما المرأة المقاولة في الريف تبقى دائما منحصرة ما بين القيم الثقافية والتقاليد ونظرة المجتمع لها مما يضعها أمام تحديات إضافية في الحصول على الدعم والاعتراف بدورها الاقتصادي.

الخاتمة:

حاولنا من خلا دراستنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي كانت تتمحور حول الهدف التالي "ماهي أوجه الاختلاف بين التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة بين الريف والمدينة؟" وذلك بالاعتماد على استراتيجيات منهجية متنوعة تستجيب لأهداف البحث من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بغرض التأكد من مدى صدق الفرضية الرئيسية وما يتجزأ منها من فرضيات فرعية مع الحرص على ضمان الانسجام ولترابط ببين الأفكار في كل أجزاء البحث.

وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة بين الريف والمدينة، تبين لنا أنه حقا أنه يوجد فرق بين التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة المقاولة بين الريف والمدينة، حيث تختلف الإمكانيات المتوفرة في البيئتين ويختلف النمط المعيشي فيها وهذا الاختلاف يؤدي الى اختلاف التحديات والمعيقات التي تواجهها المقاولات في البيئتين.

حيث في الريف تشمل هذه التحديات قلة الدعم الاجتماعي والثقافي لدور المرأة في ريادة الأعمال بالإضافة الى الصعوبات الاقتصادية. أما في المدن فقد تكون التحديات تشمل المنافسة الشديدة والتكاليف العالية للعيش والعمل.

وفي ختام هذا البحث تقدم الباحثة بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير المقاولاتية النسوية في الريف.

الاقتراحات والتوصيات:

باعتبار أن الهدف من هذه الدراسة هو التوصل الكشف عن الاختلاف الموجود بين التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة بين الريف والمدينة، وبعد النتائج التي توصلنا اليها حاولنا أن نضع جملة من الاقتراحات والتوصيات وهي كتالي:

- تعزيز دور المرأة المقاولة في الريف.
- يجب على الحكومة والمنظمات إنشاء بيئات داعمة وشاملة تعزز من فرص المرأة المقاولة في كل من البيئات الريفية والحضرية.
- تشجيع المرأة المقاولة في الريف على المواصلة في مشروعها.

دعم وتمويل المقاولات وتسهيل الإداري لهن لإنشاء مؤسساتهن.

قائمة المراجع:

أ) المراجع باللغة العربية:

1) العربي دحموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع منتوري، قسنطينة، 2005.

2) النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان، الأردن.

3) كريستينا كونستانديس، **المقاولة النسائية**، ترجمة عبد الرؤوف بن سبع.

4) نبيل غطاس وآخرون، **قاموس الإدارة مع سرد المصطلحات الإنجليزية المقابلة**، مكتبة لبنان، بيروت، 1983.

5) الشيخ فؤاد نجيب وآخرون، **صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الأردن، المجلد 5، العدد 4، 2009.

6) http://www.entej.com/blog/-17 اطلع عليه يوم 01-06-2024.

7) إيمان بية، منيرة سلامي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد3، الجزائر، 2013.

8) ياسين عمار كاظم، **المرأة العراقية المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وأهم الجهات الكفيلة بدعمها**، المؤتمر العليم الرابع لدور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المراة وتمكينها، مجلة جامعة دهوك، العراق، العدد 1، 2023.

9) جودي محمد علي، دروس في المقاولاتية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.

10) سلامي منيرة، دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015.

11) علي سنوسي، الملتقى العلمي الدولي، التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسات الصغيرة، جامعة المسيلة، الجزائر.

12) حياة بن حراث، سوسن زريق، **المقاولاتية النسوية في قطاع الصناعات التقليدية،** مجلة المالية والأسواق.

13) عويسي بلقاسم، **سوسيولوجيا المقاولة الاجتماعية.**

14) مصطفى بونغنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة،** ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984.

15) يحي بوعزيز، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2000.

16) **التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور**، أعمال الملتقى الدولي في التاريخ، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2001.

17) سالم العسلي، **المجاهدة الجزائرية**، دار النفاس، 1984.

18) شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009.

19) الزهورة عباوي، **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، سطيف.

20) فتيحة حنيش، لطيفة قعيد، **المقاولة النسوية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة البديل الاقتصادي**، الجزائر، العدد الخامس.

21) يمينة رحو، **مؤهلات و عوائق المقاولة النسوية**، تحقيق في إطار البحوث الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2008.

22) شلوف فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، جامعة الاخوة منثوري، ولاية قسنطينة، الجزائر، 2008.

ب)المراجع باللغة الأجنبية:

21) Pierre Daniel, indjendje Madala; **Evolution de l'intention entreprenariat, cas des étudiant de l'institut supérieur de technologie (JST) au Gabon**, XXV siècle conférence internationale de management stratégique

الملحق رقم (1): استمارة البحث

جامعة مولـــــــــــــود معمري –تيزي وزو-
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

تخصص: علم اجتماع عمل وتنظيم

استمارة بحث

موضوع البحث: التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة بين الريف الحضر.

سيدتي المقاولة

في صدد اعداد مذكرة تخرج قصد نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم و عمل تحت عنوان: "التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة بين الريف و الحضر. "

أقدم اليك هذه الاستمارة المتضمنة مجموعة من الأسئلة، بحيث أرجو من سيادتك المحترمة الاجابة بكل موضوعية و شفافية على هذه الأسئلة، و أرجو منك أن تكون الاجابة صادقة و صريحة.

وأحيطك علما أن المعلومات المقدمة من طرفك ستحظى بكامل السرية، ولن تستخدم إلا لأغراض علمية.

تقبلي مني فائق الشكر و التقدير على مساهمتك في إنجاز هذا البحث.

من إعداد: **تحت إشراف:**

بلعيدي أمينة
ح.تقادلة.

الدكتورة:

السنة الجامعية: 2023-202

المحور الأول: البيانات الشخصية

1) السن: 20 -30 ☐
30-40 ☐
40-50 ☐
50 فأكثر ☐

2) الحالة المدنية: عـ☐ متزو☐ مطل☐ ☐
أرملة

3) المستوى التعليمي: - ابتدائي☐
- متوسط☐
- ثانوي☐
- جامعي☐

4) مكان الاقامة: الريف☐ المدينة ☐

5) نوع النشاط المقاولاتي: - حرف و صناعة تقليدية☐
- حلاقة وخياطة ☐
- صناعات غذائية ☐
- أخرى ☐

6) الاقدمية في النشاط :5 - 10 سنوات ☐

10 - 15 سنوات ☐

15 – 20 سنة ☐

20 سنة فأكثر ☐

المحور الثاني : المقاولاتية النسوية و المجتمع.

7) هل سبق و مارستي مهنة قبل الشروع في انشاء مشروعك الخاص؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الاجابة نعم، نوعها:

.....

8) كونك امرأة، كيف جاءتك فكرة انشاء مشروع؟

.....

.....

9) ما هو الدافع الذي دفع بك لإنجاز هذا المشروع؟

- تحسين ظروف الاسرة ☐
- الاستقلالية المالية ☐
- اثبات الذات ☐

10) ماهي معايير اختيارك لهذا النشاط؟

- مقبول لدى الناس ☐
- التكوين الدراسي ☐
- الرغبة الذاتية ☐
- يقدم أرباح كبيرة ☐

أخرى:

.....

11) ما هو موقف أسرتك كونك مقاولة؟

مؤيدة ☐ معارضة ☐

12) هل توفقين بين أدوارك الاسرية و المهنية؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة لا، هل تواجهين مشاكل؟

نوعها: .....

13) هل تغيرت نظرة المجتمع اليك عندما أصبحت مقاولة؟

نعم ☐ لا ☐

14) هل تلقيت الدعم من طرف أسرتك؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: التحديات الاجتماعية للمرأة المقاولة بين الريف والمدينة.

15) هل واجهتي انتقادات من محيطك الاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة نعم، فيم تتمثل؟

.....

.....

16) هل تلقيت صعوبات في انشاء مؤسستك؟ ☐

نعم ☐ لا ☐

- فيم تتمثل؟ هل: في الحصول على التمويل الخارجي ☐

في الحصول على مقر اجتماعي ☐

في تسويق منتوجك والترويج لخدمتك ☐

17) لو كان مشروعك في بيئة اجتماعية مختلفة (اذا كنت في المدينة الريف...اذا كنت في الريف المدينة) هل تعتقدين أنه سوف تواجهين المنافسة في المجال؟

نعم ☐ لا ☐

18) هل تلقيتي الدعم من أحد الاجهزة أو الوكالات الوطنية؟

نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بنعم من من:

- ANSEJ ☐
- ANGEM ☐

- CNAC ☐
- أخرى.....

19) هل مكان اقامتك للنشاط ملك خاص أو ملك للغير (كراء)؟
خاص ☐ كراء ☐

20) هل موقعك الجغرافي يؤثر على نجاح النشاط؟
نعم ☐ لا ☐
- لماذا؟

.....
.....

21) ماهي الصعوبات التي تواجهينها في ممارسة نشاطك؟
- صعوبات مادية ☐
- صعوبات معنوية ☐
- أخرى.....

22) اذا واجهتك صعوبات أخرى ، الا يدعوك هذا الى التفكير في:
- تحمل المخاطر و مواجهتها ☐
- تغيير النشاط ☐
- غلق النشاط ☐

23) هل هناك اختلاف في احتياجات السوق بين الريف و المدينة؟
نعم ☐ لا ☐
- اذا كانت الإجابة نعم، ما هي:

.....
.....
.....

24) هل هناك اختلاف في تكاليف العمل و الموارد بين الريف و المدينة؟

نعم ☐ لا ☐

25) ماهي التحديات الرئيسية التي تواجه المقاولات في الريف مقارنة بالمدينة؟

- تحديات اجتماع☐
- تحديات ثقافية ☐
- تحديات أخرى:

.....

26) في نظرك من هي التي تواجه صعوبات أكثر، المرأة المقاولة في الريف أم في المدينة؟

الريف☐ المدي☐

- في كلا الاجابتين، حدد هذه الصعوبات:

.....

.....

.....

27) هل تؤثر البيئة الاجتماعية والثقافية على ممارسة المقاولاتية في الريف مقارنة بالمدينة؟

نعم ☐ ☐

- كيف؟

.....

.....

.....

الملحق (2): تحليل الجداول الإحصائية (SPSS).

Tableau de fréquences

age

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20 a 30 ans	13	33,3	33,3	33,3
	31 a 40 ans	15	38,5	38,5	71,8
	41 a 50 ans	6	15,4	15,4	87,2
	51 ans et plus	5	12,8	12,8	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

etatcivil

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	marié	17	43,6	43,6	43,6
	célébataire	22	56,4	56,4	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

niveauetude

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	premaire	16	41,0	41,0	41,0
	cem	4	10,3	10,3	51,3
	lycee	6	15,4	15,4	66,7
	universitaire	13	33,3	33,3	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

résidance

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	campagne	22	56,4	56,4	56,4
	ville	17	43,6	43,6	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

entreprise

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	artisanat et industrie traditionnels	11	28,2	28,2	28,2
	coiffure et couture	15	38,5	38,5	66,7
	cuisine traditionnelle et friandises	13	33,3	33,3	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

encienté

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5 a 10 ans	15	38,5	38,5	38,5
	11 a 15 ans	13	33,3	33,3	71,8
	16 a 20 ans	6	15,4	15,4	87,2
	21 ans et plus	5	12,8	12,8	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

a10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	acceptable par les gens	7	17,9	17,9	17,9
	composition académique	12	30,8	30,8	48,7
	désir de soi	4	10,3	10,3	59,0
	il offre d'énormes profits	16	41,0	41,0	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

a9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	améliorer les conditions familiale	19	48,7	48,7	48,7
	indépendance financiére	18	46,2	46,2	94,9
	confirmation de soi	2	5,1	5,1	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

a15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	oui	11	28,2	28,2	28,2
	non	28	71,8	71,8	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

a19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	privé	17	43,6	43,6	43,6
	loccation	22	56,4	56,4	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

a22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	prendre les risque et faire face	16	41,0	41,0	41,0
	changer d'activité	19	48,7	48,7	89,7
	fermé l'activité	4	10,3	10,3	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

a24

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	oui	23	59,0	59,0	59,0
	non	16	41,0	41,0	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

a27

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	oui	30	76,9	76,9	76,9
	non	9	23,1	23,1	100,0
	Total	39	100,0	100,0	

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
etatcivil * a16	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé etatcivil * a16

			a16		Total
			oui	non	
etatcivil	marié	Effectif	8	9	17
		% compris dans etatcivil	47,1%	52,9%	100,0%
	célébataire	Effectif	1	21	22
		% compris dans etatcivil	4,5%	95,5%	100,0%
Total		Effectif	9	30	39
		% compris dans etatcivil	23,1%	76,9%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
niveauetude * a20	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé niveauetude * a20

			a20		Total
			oui	non	
niveauetude	premaire	Effectif	12	4	16
		% compris dans niveauetude	75,0%	25,0%	100,0%
	cem	Effectif	1	3	4
		% compris dans niveauetude	25,0%	75,0%	100,0%
	lycee	Effectif	4	2	6
		% compris dans niveauetude	66,7%	33,3%	100,0%
	universitaire	Effectif	9	4	13
		% compris dans niveauetude	69,2%	30,8%	100,0%
Total		Effectif	26	13	39
		% compris dans niveauetude	66,7%	33,3%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
résidance * a23	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé résidance * a23

			a23		Total
			oui	non	
résidance	campagne	Effectif	6	16	22
		% compris dans résidance	27,3%	72,7%	100,0%
	ville	Effectif	3	14	17
		% compris dans résidance	17,6%	82,4%	100,0%
Total		Effectif	9	30	39
		% compris dans résidance	23,1%	76,9%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
a24 * a16	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé a24 * a16

			a16		Total
			oui	non	
a24	oui	Effectif	5	18	23
		% compris dans a24	21,7%	78,3%	100,0%
	non	Effectif	4	12	16
		% compris dans a24	25,0%	75,0%	100,0%
Total		Effectif	9	30	39
		% compris dans a24	23,1%	76,9%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
age * a25	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé age * a25

			a25		Total
			difis sociaux	difis culturel	
Age	20 a 30 ans	Effectif	8	5	13
		% compris dans age	61,5%	38,5%	100,0%
	31 a 40 ans	Effectif	10	5	15
		% compris dans age	66,7%	33,3%	100,0%
	41 a 50 ans	Effectif	3	3	6
		% compris dans age	50,0%	50,0%	100,0%
	51 ans et plus	Effectif	3	2	5
		% compris dans age	60,0%	40,0%	100,0%
Total		Effectif	24	15	39
		% compris dans age	61,5%	38,5%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
encienté * a26	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé encienté * a26

			a26		Total
			campagne	ville	
encienté	5 a 10 ans	Effectif	11	4	15
		% compris dans encienté	73,3%	26,7%	100,0%
	11 a 15 ans	Effectif	10	3	13
		% compris dans encienté	76,9%	23,1%	100,0%
	16 a 20 ans	Effectif	3	3	6
		% compris dans encienté	50,0%	50,0%	100,0%
	21 ans et plus	Effectif	5	0	5
		% compris dans encienté	100,0%	0,0%	100,0%
Total		Effectif	29	10	39
		% compris dans encienté	74,4%	25,6%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
entreprise * a16	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé entreprise * a16

			a16		Total
			oui	non	
entreprise	artisanat et industrie traditionnels	Effectif	3	8	11
		% compris dans entreprise	27,3%	72,7%	100,0%
	coiffure et couture	Effectif	4	11	15
		% compris dans entreprise	26,7%	73,3%	100,0%
	cuisine traditionnelle et friandises	Effectif	2	11	13
		% compris dans entreprise	15,4%	84,6%	100,0%
Total		Effectif	9	30	39
		% compris dans entreprise	23,1%	76,9%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
entreprise * a18	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé entreprise * a18

			a18		Total
			oui	non	
entreprise	artisanat et industrie traditionnels	Effectif	2	9	11
		% compris dans entreprise	18,2%	81,8%	100,0%
	coiffure et couture	Effectif	5	10	15
		% compris dans entreprise	33,3%	66,7%	100,0%
	cuisine traditionnelle et friandises	Effectif	6	7	13
		% compris dans entreprise	46,2%	53,8%	100,0%
Total		Effectif	13	26	39
		% compris dans entreprise	33,3%	66,7%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
etatcivil * a12	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé etatcivil * a12

			a12		Total
			oui	non	
etatcivil	marié	Effectif	7	10	17
		% compris dans etatcivil	41,2%	58,8%	100,0%
	célébataire	Effectif	7	15	22
		% compris dans etatcivil	31,8%	68,2%	100,0%
Total		Effectif	14	25	39
		% compris dans etatcivil	35,9%	64,1%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
niveauetude * a11	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé niveauetude * a11

			a11		Total
			soutien	opposition	
niveauetude	premaire	Effectif	15	1	16
		% compris dans niveauetude	93,8%	6,2%	100,0%
	cem	Effectif	4	0	4
		% compris dans niveauetude	100,0%	0,0%	100,0%
	lycee	Effectif	3	3	6
		% compris dans niveauetude	50,0%	50,0%	100,0%
	universitaire	Effectif	10	3	13
		% compris dans niveauetude	76,9%	23,1%	100,0%
Total		Effectif	32	7	39
		% compris dans niveauetude	82,1%	17,9%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
résidance * a13	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé résidance * a13

			a13		Total
			oui	non	
résidance	campagne	Effectif	6	16	22
		% compris dans résidance	27,3%	72,7%	100,0%
	ville	Effectif	5	12	17
		% compris dans résidance	29,4%	70,6%	100,0%
Total		Effectif	11	28	39
		% compris dans résidance	28,2%	71,8%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
résidance * a14	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé résidance * a14

			a14		Total
			oui	non	
résidance	campagne	Effectif	9	13	22
		% compris dans résidance	40,9%	59,1%	100,0%
	ville	Effectif	4	13	17
		% compris dans résidance	23,5%	76,5%	100,0%
Total		Effectif	13	26	39
		% compris dans résidance	33,3%	66,7%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
niveauetude * a27	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé niveauetude * a27

			a27		Total
			oui	non	
niveauetude	premaire	Effectif	11	5	16
		% compris dans niveauetude	68,8%	31,2%	100,0%
	cem	Effectif	3	1	4
		% compris dans niveauetude	75,0%	25,0%	100,0%
	lycee	Effectif	5	1	6
		% compris dans niveauetude	83,3%	16,7%	100,0%
	universitaire	Effectif	11	2	13
		% compris dans niveauetude	84,6%	15,4%	100,0%
Total		Effectif	30	9	39
		% compris dans niveauetude	76,9%	23,1%	100,0%

Récapitulatif du traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquante		Total	
	N	Pourcent	N	Pourcent	N	Pourcent
etatcivil * a15	39	100,0%	0	0,0%	39	100,0%

Tableau croisé etatcivil * a15

			a15		Total
			oui	non	
etatcivil	marié	Effectif	4	13	17
		% compris dans etatcivil	23,5%	76,5%	100,0%
	célébataire	Effectif	7	15	22
		% compris dans etatcivil	31,8%	68,2%	100,0%
Total		Effectif	11	28	39
		% compris dans etatcivil	28,2%	71,8%	100,0%